

أن يكتب المستخرج والمصروف والنقيب والعريف الذي وظيفته إخبار
ذي الأمر بالأحوال

وممنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع والمطلوب منه العدل مثل الأمير
والحكم والمحتسب

وبالصدق في كل الأخبار والعدل في الإنشاء من الأقوال والأعمال
تصلح جميع الأحوال. وهما قرينان كما قال الله تعالى « وتمت كلمات ربك صدقا
وعدلا » وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الظلمة « من صدقهم بكذبهم
وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولا يرد على الحوض ومن لم يصدقهم
بكذبهم ولم ينعهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وسيرد على الحوض »

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « عليكم بالصدق
فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق
ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وإياكم والكذب فإن الكذب
يهدى إلى الفجور وإن الفجور يهدى إلى النار ولا يزال الرجل يكذب
ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا »

ولهذا قال سبحانه وتعالى « هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل
على كل أفك أثيم »

وقال « لنسفمن بالنافية ناصية كاذبة خاطئة » فلهذا يجب على كل ولي
أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل وإذا تمرد ذلك استعان بالأمثل فالأمثل
وإن كان فيه كذب وظلم فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام
لا أخلاق لهم

والواجب أنما هو فعل المقدور وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أو

عمر بن الخطاب «من قلد رجلا على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضي منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين» فالواجب انما هو الارضي من الموجود

والغالب انه لا يوجد كامل فيفعل خير الخيرين ويدفع شر الشرير ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول «أشكو اليك جلد الفاجر وعجز الثقة» وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يفرحون بانتصار الروم والنصارى على المجوس وكلاهما كافر لان أحد الصنفين أقرب الى الاسلام وأنزل الله في ذلك سورة الروم لما اقتتل الروم وفارس والقصة مشهورة وكذلك يوسف الصديق كان نائباً لفرعون مصر وهو وقومه مشركون وفعل من العدل والخير ما قدر عليه ودعاهم الى الايمان بحسب الامكان

فصل

عموم الولايات وخصوصها وما يستفيدة المتولي بالولاية يتلقي من الانفاذ والاحوال والعرف. ليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل في ولاية القضاء في بعض الامكنة والازمنة ما يدخل في ولاية الحرب في مكان وزمان آخر وبالعكس وكذلك الحسبة وولاية المال

وجميع هذه الولايات هي في الاصل ولاية شرعية ومناصب دينية فأى من عدل في ولاية من هذه الولايات فساسها بعلم وعدل واطاع الله ورسوله بحسب الامكان فهو من الأبرار الصالحين. وأى من ظلم وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين. انما الضابط قوله تعالى «ان الأبرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم»

واذا كان كذلك فولاية الحرب في عرف هذا الزمان في هذه البلاد الشامية والمصرية تختص باقامة الحدود التي فيها اتلاف مثل قطع يد السارق وعقوبة المحارب ونحو ذلك . وقد يدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه اتلاف كجلد السارق . ويدخل فيها الحكم في المخاصمات والمضاربات ودعاوي التهم التي ليس فيها كتاب وشهود كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود وكما تختص باثبات الحقوق والحكم في مثل ذلك والنظر في حال نظار الوقوف وأوصياء اليتامى وغير ذلك مما هو معروف

وفي بلاد أخرى كبلاد المغرب ليس لوالى الحرب حكم في شيء وانما هو منفذ لما يأمر به متولي القضاء وهذا اتبع السنة القديمة ولهذا أسباب من المذاهب والعادات المذكورة في غير هذا الموضع

وأما المحتسب فله الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم . وكثير من الامور الدينية هو مشترك بين ولاية الامور فمن أدى فيه الواجب وجبت طاعته فيه

فعلى المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس وأما القتل فالى غيره ويتعاهد الائمة والمؤذنين فمن فرط منهم فيما يجب من حقوق الامامة أو خرج عن الاذان المشروع ألزمه بذلك واستعان فيما يهجز عنه بوالى الحرب والحكم وكل مطاع يعين على ذلك

وذلك أن الصلاة هي أعرف المعروف من الاعمال وهي عمود الاسلام وأعظم شرائئه وهي قرينة الشهادتين وانما فرضها الله ليلة المعراج وخاطب بها الرسول بلا واسطة لم يبعث بها رسولا من الملائكة . وهي آخر ما وصى

به النبي صلى الله عليه وسلم أمته . وهي المخصوصة بالذكر في كتاب الله تخصيصاً
بعد تعميم كقوله تعالى « والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلوة » وقوله
« أتل ما أوحى إليك من الكتاب وأقم الصلوة » . وهي المقرونة بالصبر وبالزكاة
وبالنسك وبالجهاد في مواضع من كتاب الله كقوله تعالى « واستعينوا بالصبر
والصلوة » وقوله « واقموا الصلوة وآتوا الزكاة » وقوله « ان صلاتي ونسكي » وقوله
« اشداء على انكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداء » وقوله « واذا كنت فيهم فأقت
لهم الصلوة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا
من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم
وأسلحتهم » الى قوله « فاذا اطأنتم فاقموا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين
كتاباً موقوتاً » وأمرها أعظم من أن يحاط به فاعتناء ولاية الامر بها يجب أن
يكون فوق اعتنائهم بجميع الاعمال

ولهذا كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكتب الى عماله
ان اهم أمركم عندي الصلاة من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها
كان لما سواها أشد اضاعه رواء مالك وغيره

ويأمر المحتسب بالجمعة والجماعات وبصدق الحديث واداء الامانات وينهى
عن المنكرات من الكذب والخيانة وما يدخل في ذلك من تطفيف المسكيات
والميزان والنفس في الصناعات والبياعات والديانات ونحو ذلك

قال الله تعالى « ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون
واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » وقال في قصة شعيب « أوفوا الكيل ولا
تكونوا من الخسرين وزنوا بالقسطاس المستقيم ولا تبخسوا الناس أشياءهم
ولا تشوا في الارض مفسدين » وقال تعالى « ان الله لا يحب من كان خواناً اثماً

وقال « وأن الله لا يهدي كيد الخائنين »

وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما »

« وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فادخل يده فيها فالت أصابعه بلالا فقال ما هذا يا صاحب الطعام فقال أصابعه السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس « من غشنا فليس منا » وفي رواية « من غشني فليس مني »

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الغاش ليس بداخل في مطلق اسم أهل الدين والايان كما قال « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » فسلبه حقيقة الايمان التي بها يستحق حصول الثواب والنجاة من العقاب وان كان معه أصل الايمان الذي يفارق به الكفار . ويخرج به من النار والغش يدخل في البيوع بكتمان العيوب وتدليس السلع مثل ان يكون ظاهر المبيع خيرا من باطنه كالذي مر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر عليه

ويدخل في الصناعات مثل الذين يصنعون المطبوعات من الخبز والطبخ والهدس والشواء وغير ذلك أو يصنعون الملابس كالنساجين والحياطين ونحوهم أو يصنعون غير ذلك من الصناعات فيجب نهيهم عن الغش والحيانة والكتمان

ومن هؤلاء الكيماوية الذين يفتشون النقود والجواهر والمطر وغير

ذلك فيصنعون ذهباً أو فضة أو عنبراً أو مسكاً أو جواهر أو زعفراناً أو ماء ورد أو غير ذلك يضاھون به خلق الله ولم يخلق الله شيئاً فيقدر القباد ان يخلقوا نخلقه بل قال الله عز وجل فيما حكى عنه رسوله «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقاً فليخلقوا ذرة فليخلقوا بعوضة»

ولهذا كانت المصنوعات مثل الاطبخة والملابس والمساكن غير مخلوقة الا بتوسط الناس قال تعالى « وآية لهم انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون » وقال تعالى « أتعبدون ما تختون والله خلقكم وما تعلمون »

وكانت المخلوقات من المعادن والنبات والدواب غير مقدورة لبني آدم أن يصنعوها لكنهم يشبهون على سبيل النش وهذا حقيقة الكيمياء فانه المشبه وهذا باب واسع قد صنف فيه أهل الخبرة ما لا يحتمل ذكره في هذا الموضع

ويدخل في المنكرات ما نهى الله عنه ورسوله من المقود المحرمة مثل عقود الربا والميسر مثل بيع الفرر وكحل الحبله والملاسة والمنابدة وربا النسئة وربا الفضل . وكذلك النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها . وتصرية الدابة اللبون وسائر أنواع التدليس وكذلك المعاملات الربوية سواء كانت ثنائية أو ثلاثية اذا كان المقصود بها جميعها أخذ دراهم بدراهم اكثر منها الي أجل

فالثنائية ما يكون بين اثنين مثل أن يجمع الى القرض بيعاً أو اجارة أو مساقاة أو مزارعة . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع ماليس عندك»

قال الترمذى حديث صحيح . ومثل أن يبيعه سلعة الى أجل ثم يعيدها اليه .
ففي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من باع بيعتين في بيعة
فله أو كسهما أو الربا »

والثالثة مثل أن يدخل بينهما محلا للربا يشتري السلعة منه آكل الربا ثم
يبيعها المعطى للربا الى أجل ثم يعيدها الى صاحبها بنقص دراهم يستفيدا المحلل
وهذه المعاملات منها ما هو حرام باجماع المسلمين مثل التي يجرى فيها
شرط لذلك أو التي يباع فيها المبيع قبل القبض الشرعى أو بغير الشروط الشرعية
أو يقلب فيها الدين على المعسر فان المعسر يجب انظاره ولا يجوز الزيادة عليه
بمعاملة ولا غيرها باجماع المسلمين

ومنها ما قد تنازع فيه بعض العلماء لكن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه والتابعين تحريم ذلك كله

ومن المنكرات تلقى السلع قبل أن تحيى الى السوق فان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن ذلك لما فيه من تقرير البائع فانه لا يعرف السعر فيشتري
منه المشتري بدون القيمة ولذلك أثبت النبي صلى الله عليه وسلم له الخيار اذا
هبط الى السوق . وثبوت الخيار له مع الغبن لا ريب فيه وأما ثبوته بلا غبن
ففيه نزاع بين العلماء . وفيه عن أحمد روايتان . احدهما يثبت وهو قول
الشافعي . والثالثة لا يثبت لعدم الغبن وثبوت الخيار بالغبن المسترسل وهو
الذي لا يماكس هو مذهب مالك وأحمد وغيرهما فليس لاهل السوق ان
يبيعوا الماكس بسعر ويبعوا المسترسل الذي لا يماكس أو من هو جاهل
بالسعر باكثر من ذلك السعر . هذا مما ينكر على الباعة وجاء فى الحديث
« غبن المسترسل ربا » . وهو بمنزلة تلقى السلع فان القادم جاهل بالسعر . ولذلك

نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد وقال «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض». وقيل لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمساراً. وهذا نهى عنه لما فيه من ضرر المشتريين فإن المقيم إذا توكل للأقدام في بيع سلعة يحتاج الناس إليها والقادم لا يعرف السعر ضرر ذلك المشتري فقال النبي صلى الله عليه وسلم «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»

ومثل ذلك الاحتكار لما يحتاج الناس إليه لما روى مسلم في صحيحه عن معمر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يحتكر إلا خاطيء» فإن المحتكر هو الذي يعتمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلاءه عليهم وهو ظالم للخلق المشتريين

ولهذا كان لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في مخمصة فانه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل

ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام الفير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره

ومن هنا يتبين أن السعر منه ما هو ظلم لا يجوز. ومنه ما هو عدل جائز فإذا تضمن ظلم الناس وأكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم فهو حرام

وإذا تضمن العدل بين الناس مثل أكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب

فاما الاول فمثل ما روي أنس قال غلا السمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله لو سمعت فقال «ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر واني لا رجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم ولا مال » رواه ابو داود والترمذي وصححه

فاذا كان الناس يبيعون سلعمهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر اما لقلة الشيء واما لكثرة الخلق فهذا الى الله فالزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بينهما اكره بغير حق

وأما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسمير الا الزامهم بقيمة المثل فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به

وأبلغ من هذا ان يكون الناس قد التزموا أن لا يبيع الطعام أو غيره الا أناس معروفون أن لا تباع تلك السلع الا لهم ثم يبيعونها هم فلو باع غيرهم ذلك منع اما ظلما لو وظيفة تؤخذ من البائع أو غير ظلم لما في ذلك من الفساد فهنا يجب التسمير عليهم بحيث لا يبيعون الا بقيمة المثل ولا يشترون أموال الناس الا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء لانه اذا كان قد منع غيرهم ان يبيع ذلك النوع أو يشتريه فلو سوغ لهم ان يبيعوا بما اختاروا أو يشتروا بما اختاروا كان ذلك ظلما للخلق من وجهين . ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك الاموال وظلما للمشتريين منهم

والواجب اذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه فالتسمير في مثل هذا واجب بلا نزاع وحقيقته الزامهم ان لا يبيعوا أو لا يشتروا الا بثلث المثل وهذا واجب في مواضع كثيرة من الشريعة فانه كما أن الاكراه على البيع لا يجوز

الا بحق يجوز الاكراه على البيع بحق في مواضع مثل بيع المال لقضاء الدين
 الواجب والنفقة الواجبة والا كراه على أن لا يبيع الا بضمن المثل لا يجوز الا بحق
 ويجوز في مواضع مثل المضطر الى طعام الغير ومثل الفراس والبناء الذي
 في ملك الغير فان لرب الارض ان يأخذه بقيمة المثل لا بأكثر ونظائره كثيرة
 وكذلك السراية في العتق كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «من أعتق
 شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكس
 ولا شطط فاعطي شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق»
 وكذلك من وجب عليه شراء شيء للعبادات كآلة الحج ورقبة العتق وماء
 الطهارة فعليه أن يشتريه بقيمة المثل ليس له أن يمتنع عن الشراء الا بما يختار
 وكذلك فيما يجب عليه من طعام أو كسوة لمن عليه نفقته اذا وجد
 الطعام واللباس الذي يصلح له في العرف بضمن المثل لم يكن له أن ينتقل الى
 ما هو دونه حتي يبذل له ذلك بضمن يختاره ونظائره كثيرة
 ولهذا منع غير واحد من العلماء كابي حنيفة وأصحابه القسام الذين يقسمون العقار
 وغيره بالأجر ان يشتركو فانهم اذا اشتركوا والناس محتاجون اليهم أغلوا عليهم الاجر
 فنع البائعين الذين تواطوا على أن لا يبيعوا الا بضمن قدره أولي وكذلك منع المشتريين
 اذا تواطوا على أن يشتركو فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولي
 وأيضا فاذا كان الطائفة التي تشتري نوعا من السلع أو يبيعها قد تواطوا
 على أن يهضموا ما يشترونه فيشترونه بدون ثمن المثل المعروف وبزبدون
 ما يبيعونه باكثر من الثمن المعروف وينموا ما يشترونه كان هذا أعظم عدوانا
 من تلقى السلع ومن بيع الحاضر للبادي ومن النجش ويكونون قد اتفقوا
 على ظلم الناس حتي يضطروا الى بيع سلعهم وشراؤها باكثر من ثمن المثل

والناس يحتاجون الى بيع ذلك وشرائه . وما احتاج الي بيعه وشرائه عموم
الناس فانه يجب أن لا يباع الا بثمن المثل اذا كانت الحاجة الى بيعه وشرائه عامة
ومن ذلك أن يحتاج الناس الى صناعة ناس مثل حاجة الناس الى
الفلاحة والنساجة والبنائة فان الناس لا بد لهم من طعام يأكلونه وثياب
يلبسونها ومساكن يسكنونها فاذا لم يجب لهم من الثياب ما يكفيهم كما كان
يجلب الى الحجاز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت الثياب تجلب
اليهم من اليمن ومصر والشام وأهلها كفار وكانوا يلبسون ما نسجه الكفار
ولا يفسلون فاذا لم يجب الى ناس البلد ما يكفيهم احتاجوا الي من ينسج
لهم الثياب . ولا بد لهم من طعام إما مجلوب من غير بلدهم واما من زرع
بلدهم وهذا هو الغالب وكذلك لا بد لهم من مساكن يسكنونها فيحتاجون
الي البناء فلماذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل
 وغيرهم كابي حامد الغزالي وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما ان هذه الصناعات
فرض على الكفاية فانه لا تتم مصلحة الناس الا بها كما أن الجهاد فرض
على الكفاية الا أن يتعين فيكون فرضا على الاعيان مثل أن يقصد العدو
بلدا أو مثل أن يستنفر الامام أحداً

وطالب العلم الشرعي فرض على الكفاية الا فيما يتعين مثل طلب كل
واحد علم ما أمره الله به وما نهاه عنه فان هذا فرض على الاعيان كما أخرجاه
في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من يرد الله به خيراً
يفقهه في الدين » وكل من أراد به خيراً لا بد أن يفقهه في الدين . فمن لم يفقهه
في الدين لم يرد الله به خيراً

والدين ما بعث الله به رسوله وهو ما يجب على المرء التصديق به والعمل

به . وعلى كل أحد أن يصدق محمداً صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به ويطيعه فيما أمر تصديقاً عاماً وطاعة عامة ثم إذا ثبت عنه خبر كان عليه أن يصدق به منفصلاً وإذا كان مأموراً من جهة بأمر معين كان عليه أن يطيعه طاعة مفصلة وكذلك غسل الموتى وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم فرض على الكفاية

وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية والولايات كلها الدينية مثل امرأة المؤمنين ومادونها من ملك ووزارة وديوانية سواء كانت كتابة خطاب أو كتابة حساب لمستخرج أو مصروف في أرزاق المقاتلة أو غيرهم ومثل إمارة حرب وقضاء وحسبة

وفروع هذه الولايات إنما شرعت للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مدينته النبوية يتولى جميع ما يتعلق بولاية الأمور يولى في الأماكن البعيدة عنه كما ولى على مكة عتاب ابن أسيد وعلى الطائف عثمان بن العاص وعلى قرى عريضة خالد بن سعيد بن العاص وبعث علياً ومعاذاً وأبا موسى إلى اليمن

وكذلك كان يؤمر على السرايا ويبعث على الأموال الزكوية السعاة فيأخذونها ممن هي عليه ويدفونها إلى مستحقيها الذين ساهم الله في القرآن فيرجع الساعي إلى المدينة وليس معه إلا السوط لا يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بشيء إذا وجد لها موضعاً يضعها فيه

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على العمال يحاسبهم على المستخرج والمصروف كما في الصحيحين عن أبي حميد الساعدي «أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثبية على الصدقات فلما رجع

حاسبه فقال هذا لكم وهذا أهدي الى فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي الى أفلا قد في بيت أبيه وأمه فينظر أبيه الى أم لا والذي نفسي بيده لا نستعمل رجلا على العمل مما ولانا الله فيفل منه شيئا الا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة ان كان بغير آله رغاء وان كانت بقرة لها خوار وان كانت شاة تيعر ثم رفع يديه الى السماء وقال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت قلها مرتين أو ثلاثا

والمقصود هنا ان هذه الاعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يقم بها غير الانسان صارت فرض عين عليه لاسيما ان كان غيره عاجزا عنها

فاذا كان الناس محتاجين الى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بناءهم صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولى الامر عليه اذا امتنعوا عنه بموض المثل ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يمتطوهم دون حقهم كما اذا احتاج الجند المرصدون للجهاد الى فلاحه أرضهم ألزم من صناعته الفلاح بان يصنمها لهم فان الجند يلزمون بأن لا يظلموا الفلاح كما ألزم الفلاح أن يفلح للجند

والمزارعة جائزة في أصح قولي العلماء وهي عمل المسلمين على عهد نبيهم وعهد خلفائه الراشدين وعليها عمل آل أبي بكر وآل عمر وآل عثمان وآل علي وغيرهم من بيوت المهاجرين وهي قول اكابر الصحابة كابن مسعود وهي مذهب فقهاء الحديث كأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وداود بن علي والبخاري ومحمد بن اسحق بن خزيمة وإبي بكر بن المنذر وغيرهم ومذهب الليث بن سعد وابن ابي ليلى وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم من فقهاء المسلمين

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خير بشر ما يخرج منها

به . وعلى كل أحد أن يصدق محمداً صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به ويطيعه فيما أمر تصديقاً عاماً وطاعة عامة ثم إذا ثبت عنه خبر كان عليه أن يصدق به مفصلاً وإذا كان مأموراً من جهة بأمر معين كان عليه أن يطيعه طاعة مفصلة وكذلك غسل الموتي وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم فرض على الكفاية

وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية والولايات كلها الدينية مثل إمرة المؤمنين ومادونها من ملك ووزارة وديوانية سواء كانت كتابة خطاب أو كتابة حساب لمستخرج أو مصروف في أرزاق المقاتلة أو غيرهم ومثل إمارة حرب وقضاء وحسبة

وفروع هذه الولايات إنما شرعت للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مدينته النبوية يتولى جميع ما يتعلق بولاية الأمور بولي في الأماكن البعيدة عنه كما ولي على مكة عتاب ابن أسيد وعلى الطائف عثمان بن العاص وعلى قرى عريضة خالد بن سعيد بن العاص وبمكة عليا ومعاذاً وأبا موسى إلى اليمن

وكذلك كان يؤمر على السرايا ويبحث على الأموال الزكوية السعاة فيأخذونها ممن هي عليه ويدفعونها إلى مستحقيها الذين ساءم الله في القرآن فيرجع الساعي إلى المدينة وليس معه إلا السوط لا يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بشيء إذا وجد لها موضعاً يضمها فيه

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على العالمين اسم على المستخرج والمصروف كما في الصحيحين عن أبي حميد الساعدي
الله عليه وسلم استعمل رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية

حاسبه فقال هذا لكم وهذا أهدي الى فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي الى أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدي اليه أم لا والذي نفسي بيده لا نستعمل رجلا على العمل مما ولانا الله فيغل منه شيئا الا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة ان كان بعيرآله رغاء وان كانت بقرة لها خوار وان كانت شاة تيعر ثم رفع يديه الى السماء وقال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت قلها مرتين أو ثلاثا»

والمقصود هنا ان هذه الاعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يقم بها غير الانسان صارت فرض عين عليه لاسيما إن كان غيره عاجزا عنها

فاذا كان الناس محتاجين الى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بناءهم صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولى الامر عليه اذا امتنعوا عنه بعوض المثل ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم كما اذا احتاج الجند المرصدون للجهاد الى فلاحه أرضهم ألزم من صناعته الفلاحه بأن يصنعها لهم فان الجند يلزمون بأن لا يظلموا الفلاح كما ألزم الفلاح أن يفلح للجند

والمزارعة جائزة في أصح قولى العلماء وهي عمل المسلمين على عهد نبيهم وعهد خلفائه الراشدين وعليها عمل آل أبى بكر وآل عمر وآل عثمان وآل على وغيرهم من بيوت المهاجرين وهي قول اكابر الصحابة كابن مسعود وهي مذهب فقهاء الحديث كأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وداود بن على والبخاري ومحمد بن إسحق بن خزيمة وأبى بكر بن المنذر وغيرهم ومذهب الليث بن سعد وابن

يوسف بن عمار من فقهاء المسلمين

يخطر ما يخرج منها

من ثمر وزرع حتي مات ولم تزل تلك المعاملة حتي أجالهم عمر عن خير
وكان قد شارطهم أن يعمروها من أموالهم وكان البذر منهم لامن النبي
صلى الله عليه وسلم

ولهذا كان الصحيح من قول العلماء ان البذر يجوز أن يكون من العامل
بل طائفة من الصحابة قالوا لا يكون البذر الا من العامل

ولذى نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المخاربة وكرأ الارض
قد جاء مفسرا بانهم كانوا يشترطون لرب الارض زرع بقعة معينة ومثل
هذا الشرط باطل بالنص واجماع العلماء وهو كما لو شرط في المضاربة لرب
المال دراهم معينة فان هذا لا يجوز بالاتفاق لان المعاملة مبناهما
على العدل

وهذه المعاملات من جنس المشاركات والمشاركة انما تكون اذا كان لكل
من الشريكين جزء شائع كالثلث والنصف فاذا جعل لاحدهما شيء مقدر
لم يكن ذلك عدلا بل كان ظلما وقد ظن طائفة من العلماء أن هذه المشاركات من
باب الاجارات بعوض مجهول فقالوا القياس يقتضى تحريمها

ثم منهم من حرم المساقاة والمزارعة وأباح المضاربة استحبابا للحاجة لان
الدراهم لا يمكن اجارتها كما يقول ابو حنيفة

ومنها من أباح المساقاة امامطلقا كقول مالك والقديم للشافعي أو على النخل
والعنب كالجديد للشافعي لان الشجر لا يمكن اجارتها بخلاف الارض وأباحوا
ما يحتاج اليه من المزارعة تبعا للمساقاة فأباحوا المزارعة تبعا للمساقاة كقول
الشافعي اذا كانت الارض أغلب أو قدروا ذلك بالثلث كقول مالك

وأما جمهور السلف وفقهاء الامصار فقالوا هذا من باب المشاركة لامن

باب الاجارة التى يقصد فيها العمل فان مقصود كل منهما ما يحصل من الثمر
والزراع وهما متشاركان هذا ببدنه وهذا بماله كالمضاربة

ولهذا كان الصحيح من قولى العلماء أن هذه المشاركات اذا فسدت وجب
نصيب المثل لا أجرة المثل فيجب من الربح أو النماء اما ثلثه واما نصفه
كما جرت العادة في مثل ذلك ولا يجب أجرة مقدرة فان ذلك قد يستغرق
المال وأضعافه . وانما يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح
والواجب في الصحيح ليس هو أجرة مسماة بل جزء شائع من الربح مسمى
فيجب في الفاسدة نظير ذلك

والمزارعة أصل من المؤاجرة وأقرب الى العدل والاصول فانه ما يشتركان
فى المنعم والمغرم بخلاف المؤاجرة فان صاحب الارض تسلم له الاجرة والمستأجر
قد يحصل له زرع وقد لا يحصل

والعلماء مختلفون فى جواز هذا وجواز هذا . والصحيح جوازهما وسواء
كانت الارض مقطعة أو لم تكن مقطعة . وما علمت أحداً من علماء المسلمين
لا أهل المذاهب الاربعة ولا غيرهم قال ان اجارة الاقطاع لا تجوز
وما زال المسلمون يؤجرون الارض المقطعة من زمن الصحابة
الى زمننا هذا

لكن بعض أهل زماننا ابتدعوا هذا القول قالوا لان المقطع لا يملك
المنفعة فيصير كالمستعير اذا اكرى الارض المعارة
وهذا القياس خطأ لوجهين . أحدهما أن المستعير لم تكن المنفعة حقا
له وانما تبرع له المير بها . وأما أراضى المسلمين فمنعتها حق للمسلمين وولى الامر
قاسم يقسم بينهم حقوقهم ليس متبرعا لهم كالمير والمقطع يستوفى المنفعة بحكم

الاستحقاق كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف وأولى. وإذا جاز للموقوف عليه أن يؤجر الوقف وإن أمكن أن يموت فتتفسخ الاجارة بموته على أصح قولي العلماء فلا أن يجوز للمقطع أن يؤجر الاقطاع وإن انفسخت الاجارة بموته أو غير ذلك بطريق الأولى والأحرى

الثاني أن المعير لو أذن في الاجارة جازت الاجارة مثل الاجارة في الاقطاع وولى الامر يأذن للمقطعين في الاجارة. وإنما أقطعهم لينتفعوا بها اما بالمزارة واما بالاجارة. ومن حرم الانتفاع بها بالمؤاجرة والمزارة فقد أفسد على المسلمين دينهم ودنياهم فإن المساكن كالخوانيت والدور ونحو ذلك لا ينتفع بها المقطع الا بالاجارة. وأما المزارع والبساتين فينتفع بها بالاجارة وبالمزارة والمساقاة في الامر العام

والرابعة نوع من المزارعة ولا تخرج عن ذلك الا اذا استكري باجارة مقدرة من يعمل له فيها وهذا لا يكاد يفعله الا قليل من الناس لانه قد يخسر ماله ولا يحصل له شيء بخلاف المشاركة فانهما يشتركان في المنعم والمنعم فهو أقرب الى المدل فلهذا تختاره القطر السليمة. وهذه المسائل لبسطها موضع آخر.

والمقصود هنا أن ولى الامر ان أجبر أهل الصناعات على ما تحتاج اليه الناس من صناعاتهم كالزراعة والحياكة والبنية فانه يقدر أجرة المثل فلا يمكن المستعمل من نقص أجرة الصانع عن ذلك ولا يمكن الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث تعين عليه العمل وهذا من التسعير الواجب

وكذلك اذا احتاج الناس الى من يصنع لهم آلات الجهاد من سلاح وجسر للحرب وغير ذلك فيستعمل باجرة المثل لا يمكن المستعملون من

ظلمهم ولا المال من مطالبهم بزيادة على حقهم مع الحاجة اليهم
فهذا تسعير في الاعمال. وأما في الاموال فاذا احتاج الناس الى سلاح
للجهاد فعلى أهل السلاح أن يبيعوه بموض المثل ولا يمكنون من أن يجبسوا
السلاح حتى يتسلط العدو أو يبذل لهم من الاموال ما يختارون
والامام لو عين أهل الجهاد للجهاد تعين عليهم كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم « واذا استنفرتهم فانفروا » أخرجاه في الصحيحين وفي الصحيح أيضاً
عنه انه قال « على المرء المسلم السمع والطاعة في عسره ويسره ومنشطه
ومكرهه وأثره عليه »

فاذا وجب عليه ان يجاهد بنفسه وماله فكيف لا يجب عليه ان يبيع
ما يحتاج اليه في الجهاد بموض المثل

والعاجز عن الجهاد بنفسه يجب عليه الجهاد بماله في أصح قولي العلماء وهو
احدي الروايتين عن أحمد فان الله أمر بالجهاد بالمال والنفس في غير موضع
من القرآن وقد قال الله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم » وقال النبي صلى الله
عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » أخرجاه في الصحيحين
فمن عجز عن الجهاد بالبدن لم يسقط عنه الجهاد بالمال كما أن من عجز عن
الجهاد بالمال لم يسقط عنه الجهاد بالبدن ومن أوجب على المنصوب ان يخرج
من ماله ما يحج به النير عنه فوجب الحج على المستطيع بماله فقوله ظاهر التناقض
ومن ذلك اذا كان الناس محتاجين الى من يطحن لهم ومن يخبز لهم لمعجزهم
عن الطحن والخبز في البيوت كما كان أهل المدينة على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم فانه لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ولا من يبيع
طحينا ولا خبزاً بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم فلم

يكونوا يحتاجون الى التسمير وكان من قدم بالحلب باعه فيشتره الناس
من الجالين

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون »
وقال « لا يحتكر الا خاطئ » رواه مسلم في صحيحه . وما يروي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قفيز الطحان فحديث ضعيف بل باطل فان
المدينة لم يكن فيها طحان ولا خباز لعدم حاجتهم الي ذلك كما أن المسلمين لما
فتحوا البلاد كان الفلاحون كلهم كفارا لان المسلمين كانوا مشغولين بالجهاد
ولهذا لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم خيبر أعطاها لليهود يعملونها
فلاحة لعجز الصحابة عن فلاحتها لان ذلك يحتاج الي سكنها وكان الذين
فتحوها أهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة وكانوا نحو الف
وأربعمائة وانضم اليهم أهل سفينة جعفر فهو لاءهم الذين قسم النبي صلى
الله عليه وسلم بينهم أرض خيبر فلو أقام طائفة من هؤلاء فيها لفلاحتها
تعطلت مصالح الدين التي لا يقوم بها غيرهم فلما كان في زمن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وفتحت البلاد وكثر المسلمون استغنوا عن اليهود فاجلوهم
وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال « تفركم فيها ماشئنا » وفي رواية
« ما أقركم الله » وأمر بأجلأهم منها عند موته صلى الله عليه وسلم فقال
« اخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب »

ولهذا ذهب طائفة من العلماء كمحمد بن جرير الطبري الى ان الكفار
لا يقرون في بلاد المسلمين بالجزية الا اذا كان المسلمون محتاجين اليهم فاذا
استغنوا عنهم أجلوهم كاهل خيبر . وفي هذه المسألة نزاع ليس هذا موضعه
والمقصود هنا ان الناس اذا احتاجوا الى الطحانين والخبازين فهذا على

وجهين . أحدهما أن يحتاجوا الى صناعتهم كالذين يطحنون ويخبزون لاهل البيوت فهؤلاء يستحقون الاجرة وليس لهم عند الحاجة اليهم ان يطالبوا الا باجرة المثل كغيرهم من الصناع . والثاني ان يحتاجوا الى الصنعة والبيع فيحتاجوا الى من يشتري الحنطة ويطحنها والى من يخبزها ويبيعها خبزا حاجة الناس الى شراء الخبز من الاسواق فهؤلاء لو مكنوا ان يشتروا حنطة الناس المجلوبة ويبيعوا الدقيق والخبز بما شاؤوا مع حاجة الناس الى تلك الحنطة لكان ذلك ضررا عظيما فان هؤلاء تجار تجب عليهم زكاة التجارة عند الأئمة الأربعة وجمهور علماء المسلمين كما يجب على كل من اشترى شيئا يقصد أن يبيعه بربح سواء عمل فيه عملا أو لم يعمل وسواء اشترى طعاما أو ثيابا أو حيوانا . وسواء كان مسافرا ينقل ذلك من بلد الى بلد أو كان متربصا يجسه في وقت النفاق أو كان مديرا يبيع دائما ويشترى كأهل الحوانيت فهؤلاء كلهم تجب عليهم زكاة التجارة

واذا وجب عليهم أن يصنعوا الدقيق والخبز لحاجة الناس الى ذلك أزموا كما تقدم أو دخلوا طوعا فيما يحتاج اليه الناس من غير الزام لواحد منهم بعينه فعلى التقديرين يسر عليهم الدقيق والحنطة فلا يبيعوا الحنطة والدقيق الا بشئ المثل ولا الخبز الا بشئ المثل بحيث يربحون الربح بالمعروف من غير اضرارهم ولا بالناس

وقد تنازع العلماء في التسفير في مسألتين

إحدهما اذا كان للناس سعر غال فاراد بعضهم أن يبيع بأغلي من ذلك فانه يمنع منه في السوق في مذهب مالك . وهل يمنع من نقصان على قولين لهم . وأما الشافعي وأصحاب أحمد كابي حفص المكي والقاضي ابى يعلى

والشريف ابى جعفر وابى الخطاب وابن عقيل وغيرهم فنعوا من ذلك
واجتج مالك بما رواه فى موطنه عن يونس بن سيف عن سعيد بن
المسيب ان عمر بن الخطاب مر بمحاطب بن ابى بلتمه وهو يبيع زبياله بالسوق
فقال له عمر إما أن تزيد فى السعر وإما أن ترفع من سوقنا

وأجاب الشافعي وموافقوه بما رواه فقال « حدثنا الدراوردي عن داود
ابن صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر أنه مر بمحاطب بسوق المصلى
وبين يديه غرارتان فيهما زبيب فسأله عن سعرها فسعر له مدين لكل درهم
فقال له عمر قد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زبيبا وهم يمتربون
سعر ك فاما أن ترفع السعر وإما أن تدخل زبيك البيت فتبيعه كيف شئت
فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطبا فى داره فقال ان الذي قلت لك
ليس بمعرفة منى ولا قضاء انما هو شيء أردت به الخير لاهل البلد فحث
شئت فبيع وكيف شئت فبيع » قال الشافعي وهذا الحديث مقتضاه ليس
بخلاف ما رواه مالك ولكنه روى بعض الحديث أو رواه عنه من رواه
وهذا أتى باول الحديث وآخره وبه أقول لان الناس مسلطون على أموالهم
ليس لاحد ان يأخذها أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم الا فى المواضع التي تلزمهم
وهذا ليس منها

قلت وعلى قول مالك قال أبو الوليد الباجي الذي يؤمر من حط عنه
ان يلحق به هو السعر الذى عليه جمهور الناس فاذا انفرد منهم الواحد
والعدد اليسير بحط السعر أمروا باللاحاق بسعر الجمهور لان المرامي حال الجمهور
وبه تقوم المبيعات

وروى ابن القاسم عن مالك لا يقام للناس خمسة قال وعندي أنه يجب

أن ينظر في ذلك الى قدر الاسواق وهل يقام من زاد في السوق أى في قدر المبيع بالدرهم مثلاً كما يقام من نقص منه

قال أبو الحسن بن القصار المالكي اختلف أصحابنا في قول مالك ولكن من حط سعراً . فقال البغداديون أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية .

وقال قوم من المصريين أراد من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة

قال وعندي ان الامرين جميعاً ممنوعان لان من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة أفسد على أهل السوق بيعهم فربما أدى الى الشغب والخصومة فني منع الجميع مصلحة

قال أبو الوليد ولا خلاف ان ذلك حكم أهل السوق . وأما الجالب ففي كتاب محمد لا يمنع الجالب ان يبيع في السوق دون الناس

وقال ابن حبيب ما عدا القمح والشعير الا بسمر الناس والارفعوا قال وأما الجالب القمح والشعير فيبيع كيف شاء الا أن لهم في أنفسهم حكم أهل السوق ان ارخص بعضهم تركوا وان كثر المرخص قيل لمن بقي اما ان تبيعوا كبعضهم واما أن ترفعوا

قال ابن حبيب وهذا في المسكيل والموزون مأكولاً أو غير مأكول دون ما لا يكال ولا يوزن لان غيره لا يمكن تسعيره لعدم التماثل فيه

قال أبو الوليد يريد اذا كان المسكيل والموزون متساويين فاذا اختلف لم يؤمر بائع الجيد أن يبيعه بسمر الدون

قلت والمسألة الثانية التي تنازع فيها العلماء في التسعير أن لا يحد لأهل السوق حد لا يتجاوزونه مع قيام الناس بالواجب فهذا منع منه جمهور العلماء حتي مالك نفسه في المشهور عنه . ونقل المنع أيضاً عن ابن عمر وسالم

والقاسم بن محمد

وذكر أبو الوليد عن سعيد بن المسبب وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعن
يحيى بن سعيد أنهم أروخوا فيه ولم يذكر الفاظهم

وروي أشهب عن مالك. وصاحب السوق يسعر على الجزارين لحم الضان
ثلث رطل ولحم الابل نصف رطل والاخرجوا من السوق قال اذا سمر عليهم
قدر ما يري من شرائهم فلا بأس به ولكن أخاف ان يقوموا من السوق
واحتج أصحاب هذا القول بان هذا مصلحة للناس بالمنع من اغلاء السمر
عليهم والافساد عليهم . قالوا ولا يجبر الناس على البيع انما يمتدنون من البيع
بغير السمر الذي يحذره ولي الامر على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع
والمشتري ولا يمنع البائع ربها ولا يسوغ له منه ما يضر بالناس

وأما الجمهور فاحتجوا بما تقدم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم
وقد رواه أيضاً أبو داود وغيره من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن
أبي هريرة انه قال « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول
الله سمر لنا فقال بل أدعو الله ثم جاء رجل فقال يا رسول الله سمر لنا
فقال بل الله يرفع ويخفض واني لأرجو أن التي الله وليست لاحد عندي مظلمة »
قالوا ولان إجبار الناس على بيع لا يجب أو منعهم مما يباح شرعاً ظلم
لهم والظلم حرام

وأما صفة ذلك عند من جوزه فقال ابن حبيب ينبغي للامام أن يجمع
وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم
كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم الى ما فيه لهم وللعمامة سدّاد حتي يرضوا
ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضى قال وعلى هذا اجازته من أجازته

قال ابو الوليد ووجه ذلك انه بهذا يتوصل الى معرفة مصالح الباعة والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه اجحاف بالناس واذا سمر عليهم من غير رضي بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك الى فساد الاسعار واخفاء الاقوات واتلاف أموال الناس

قلت فهذا الذي تنازع فيه العلماء . وأما اذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويماقبون على تركه وكذلك من وجب عليه ان يبيع بثلث المثل فامتنع أن يبيع الا باكثر منه فهنا يؤمر بما يجب عليه ويماقب على تركه بل اريب

ومن منع التسعير مطلقا محتجا بقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله هو المسعر القابض الباسط واني لارجو أن القى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال » فقد غلط فان هذه قضية معينة ليست لفظا عاما وليس فيها أن أحدا امتنع من بيع يجب عليه أو عمل يجب عليه أو طلب في ذلك اكثر من عوض المثل

ومعلوم أن الشيء اذا رغب الناس في الزيادة فيه فاذا كان صاحبه قد بذله كما جرت به العادة ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسعر عليهم والمدينة كما ذكرنا انما كان الطعام الذي يباع فيها غالبا من الجلب وقد يباع فيها شيء يزرع فيها وانما كان يزرع فيها التسعير فلم يكن البائعون ولا المشترون ناسا معينين ولم يكن هناك أحد يحتاج الناس الى عينه أو الى ماله ليجبر على عمل أو على بيع بل المسلمون كلهم من جنس واحد كلهم يجاهد في سبيل الله ولم يكن من المسلمين البائنين القادرين على الجهاد الا من يخرج في الغزو وكل منهم يغزو بنفسه وماله أو بما يعطاه من الصدقات أو القبي أو

ما يجهزه به غيره وكان إكراه البائعين على أن لا يبيعوا أسلحتهم إلا بثمن
ممن إكراهها بغير حق . وإذا لم يكن يجوز إكراههم على أصل البيع فإكراههم
على تقدير الثمن كذلك لا يجوز

وأما من تعين عليه أن يبيع فكأنه كان النبي صلى الله عليه وسلم قدر له الثمن
الذي يبيع به ويسعر عليه كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال « من أعتق شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه
قيمة عدل لا وكس ولا شطط . فاعطي شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد »
فهذا لما وجب عليه أن يملك شريكه عتق نصيبه الذي لم يعتقه ليكمل الحرية
في العبد قدر عوضه بأن يقوم جميع العبد قيمة عدل لا وكس ولا شطط . ويعطي
قسطه من القيمة فإن حق الشريك في نصف القيمة لا في قيمة النصف عند
جواهر العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد

ولهذا قال هؤلاء كل ما لا يمكن قسمة فانه يباع ويقسم ثمنه اذا طلب
أحد الشركاء ذلك ويجبر الممتنع على البيع

وحكي بمض المالكية ذلك اجماعا لان حق الشريك في نصف القيمة
كما دل عليه هذا الحديث الصحيح ولا يمكن اعطاؤه ذلك الا ببيع الجميع
فاذا كان الشارع يوجب اخراج الشيء من ملك مالكه بموضع المثل
لحاجة الشريك الى اعتاق ذلك وليس للمالك المطالبة بالزيادة على نصف
القيمة فكيف بمن كانت حاجته أعظم من الحاجة الى اعتاق ذلك النصيب مثل
حاجة المضطر الى الطعام واللباس وغير ذلك

وهذا الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع بقيمة المثل
هو حقيقة التمسير

وكذلك يجوز للشريك أن ينتزع النصف المشفوع من يد المشتري بمثل الثمن الذي اشتراه به لزيادة التخلّص من ضرر المشاركة والمقاسمة وهذا ثابت بالسنة المستفيضة وإجماع العلماء وهذا الزام له بأن يعطيه ذلك الثمن لزيادة لاجل تحصيل مصلحة التكميل لواحد فكيف بما هو أعظم من ذلك ولم يكن له أن يبيعه للشريك بما شاء بل ليس له أن يطلب من الشريك زيادة على الثمن الذي حصل له به

وهذا في الحقيقة من نوع التولية فإن التولية أن يعطي المشتري السلعة لغيره بمثل الثمن الذي اشتراها به . وهذا يبلغ من البيع بثلث المثل ومع هذا فلا يجبر المشتري على أن يبيعه لاجنبي غير الشريك إلا بما شاء إذا لا حاجة بذلك الي شرائه كحاجة الشريك

فأما إذا قدر أن قوماً اضطروا الي سكنى في بيت انسان اذا لم يجدوا مكاناً يأوون اليه الا ذلك البيت فعليه أن يسكنهم . وكذلك لو احتاجوا الي أن يعيرهم ثياباً يستدفون بها من البرد او الي آلات يطبخون بها أو يبنون أو يستقون يبذل هذا مجاناً واذا احتاجوا الي أن يعيرهم دلواً يستقون به أو قدراً يطبخون فيها أو فاساً يحفرون به فهل عليه بذله باجرة المثل لزيادة فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره

والصحيح وجوب بذل ذلك مجاناً اذا كان صاحبها مستغنياً عن تلك المنفعة وعوضها كما دل عليه الكتاب والسنة

قال الله تعالى « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنون بالماعون »

وفي السنن عن ابن مسعود قال كنا نمد الماعون عارية الدلو والقدر والناس

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما ذكر الخيل قال « هي لرجل اجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر . فاما الذي هي له اجر فرجل ربطها تغنيا وتغفيا ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها »

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من حق الابل اعارة دلوها واضراب فخلها »

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه نهى عن عسيب الفحل . وفي الصحيحين عنه انه قال « لا يمتنع جار جاره ان يفرز خشبة في جداره »

وايجاب بذل هذه المنفعة مذهب أحمد وغيره . ولو احتاج الى إجراء ماء في أرض غيره من غير ضرر بصاحب الأرض فهل يجبر على قولين للعلماء هما روايتان عن أحمد

والاخبار بذلك مأثورة عن عمر بن الخطاب قال للممنوع والله لنجرينها ولو على بطنك . ومذهب غير واحد من الصحابة والتابعين ان زكاة الحلي طاريته وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد وغيره

والمنافع التي يجب بذلها نوعان . منها ما هو حق المال كما ذكره في الخيل والابل وعارية الحلي . ومنها ما يجب لحاجة الناس . وأيضاً فان بذل منافع البدن يجب عند الحاجة كما يجب تعليم المسلم وافتاء الناس وأداء الشهادة والحكم بينهم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد وغير ذلك من منافع الابدان فلا يمتنع وجوب بذل منافع الاموال للمحتاج وقد قال تعالى « ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا » وقال « ولا يأب كاتب ان يكتب كما علمه الله »

وللفقهاء في أخذ الجمل على الشهادة أربعة أقوال هي أربعة أوجه في مذهب أحمد وغيره . احدها انه لا يجوز مطلقا . والثاني لا يجوز الا عند

الحاجة . والثالث يجوز الا ان يتعين عليه . والرابع يجوز فان أخذ أجراً عند العمل لم يأخذ عند الاداء . وهذه المسائل لبسطها مواضع أخر والمقصود هنا انه اذا كانت السنة قد مضت في مواضع بان على المالك ان يبيع ماله بثمان مقدر اما بثمان المثل واما بالثمان الذي اشتراه به لم يحرم مطلقاً تقدير الثمن

ثم ان ما قدر به النبي صلى الله عليه وسلم في شراء نصيب شريك المعتق هو لاجل تكميل الحرية وذلك حق الله . وما احتاج اليه الناس حاجه عامة فالخلق فيه لله

ولهذا يجعل العلماء هذه حقوقاً لله تعالى وحدوداً لله بخلاف حقوق الآدميين وحدودهم وذلك مثل حقوق المساجد ومال الفبيء والصدقات والوقف على أهل الحاجات والمنافع العامة ونحو ذلك . ومثل حد المحاربة والسرقة والزنا وشرب الخمر فان الذي يقتل شخصاً لاجل المال يقتل حتماً باتفاق العلماء وليس لورثة المقتول المغو عنه بخلاف من يقتل شخصاً لغرض خاص مثل خصومة بينهما فان هذا حق لا ولياء المقتول ان أحبوا قتلوا وان أحبوا عفوا باتفاق المسلمين وحاجة المسلمين الى الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه فتقدير الثمن فيها بثمان المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية . لكن تكميل الحرية وجب على الشريك المعتق فلو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر ماشاء وهنا عموم الناس عليهم شراء الطعام واثياب لانفسهم فلو مكن من يحتاج الى سلته أن لا يبيع الا بما شاء لكان ضرر الناس أعظم ولهذا قال الفقهاء اذا اضطر الانسان الى طعام الفير كان عليه بذله له

بشئ المثل فيجب الفرق بين من عليه أن يبيع وبين من ليس عليه أن يبيع وأبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعي ومع هذا فإنه يوجب على من اضطر الانسان الى طعامه أن يعطيه بشئ المثل وتنازع أصحابه في جواز التسعير للناس اذا كان بالناس حاجة ولهم فيه وجهان

وقال أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس الا اذا تعلق به حق ضرر العامة فاذا رفع الي القاضي أمر المحتكر ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعر في ذلك فهناك عن الاحتكار فان رفع التاجر فيه اليه ثانيا حبسه وعزره على مقتضى رأيه زجراً له أو دفعاً للضرر عن الناس فان كان أرباب الطعام يتعدون ويتجاوزون القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير سعر حينئذ بمشورة أهل الرأي والبصيرة . واذا تعدى أحد بعد ما فعل ذلك أجبره القاضي

وهذا على قول أبي حنيفة ظاهر حيث لا يري الحجر على الحر وكذا عندهما أي عند أبي يوسف ومحمد الا أن يكون الحجر على قوم معينين ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكره عليه

وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه . قيل هو الاختلاف المعروف في مال المديون . وقيل يبيع ههنا بالاتفاق لان أبا حنيفة يري الحجر لدفع الضرر العام

والسعر لما غلا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وطلبوا منه التسعير فامتنع لم يذكر أنه كان هناك من عنده طعام امتنع من بيعه بل عامة من كانوا يبيعون الطعام انما هم جالبون يبيعونه اذا هبطوا السوق لكن نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد نهاه أن يكون له سمساراً وقال

«دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»

وهذا ثابت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فنهى
الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادي الجالب للسلعة لانه اذا توكل له مع خبرته
بحاجة الناس اليه أغلا الثمن على المشتري فنهاه عن التوكل له مع أن جنس
الوكالة مباح لما في ذلك من زيادة السعر على الناس

ونهي النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وهذا أيضا ثابت في
الصحيح من غير وجه وجعل للبائع اذا هبط الى السوق الخيار

ولهذا كان اكثر الفقهاء على انه نهى عن ذلك لما فيه من ضرر البائع
بدون ثمن المثل وغبنه . فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم الخيار لهذا البائع

وهل هذا الخيار فيه ثابت مطلقا أو اذا غبن قولان للعلماء هما روايتان
عن أحمد . أظهرهما انه انما يثبت له الخيار اذا غبن . والثاني يثبت له الخيار مطلقا
وهو ظاهر مذهب الشافعي

وقال طائفة بل نهى عن ذلك لما فيه من ضرر المشتري اذا تلقاه
المتاقى فاشتراته ثم باعه

وفي الجملة فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع والشراء الذي
جنسه حلال حتى يعلم البائع بالسعر وهو ثمن المثل ويعلم المشتري بالسلعة

وصاحب القياس الفاسد يقول للمشتري أن يشتري حيث شاء وقد
اشترى من البائع كما يقول وللبادي أن يوكل الحاضر . ولكن الشارع رأى
المصلحة العامة فان الجالب اذا لم يعرف السعر كان جاهلا بثمن المثل فيكون
المشتري غارآ له

ولهذا ألحق مالك وأحمد بذلك كل مسترسل . والمسترسل الذي

لا يما كس والجاهل بقيمة المبيع فانه بمنزلة الجاهلين بالجاهل بالسعر
فتبين انه يجب على الانسان أن لا يبيع مثل هؤلاء الا بالسعر المعروف
وهو ثمن المثل وان لم يكن هؤلاء محتاجين الى الابتاع من ذلك البائع لكن
لكونهم جاهلين بالقيمة أو مسلمين الى البائع غير مما كسين له والبيع يعتبر
فيه الرضى والرضى يتبع العلم ومن لم يعلم انه غبن فقد يرضى وقد لا يرضى فاذا
علم انه غبن ورضى فلا بأس بذلك واذا لم يرض بشئ المثل لم يلتفت الى سخطه
ولهذا أثبت الشارع الخيار لمن لم يعلم بالمعيب أو التدليس فان الاصل
في البيع الصحة وان يكون الباطن كالظاهر فاذا اشترى على ذلك فما عرف
رضاه الا بذلك . فاذا تبين ان فى السلعة غشا أو عيبا فهو كما لو وصفها بصفة
وتبينت بخلافها فقد يرضى وقد لا يرضى فان رضى والا فله فسخ البيع
وفى الصحيحين عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما وان كذبا
وكتما محقت بركة بيعهما »

« وفى السنن ان رجلا كانت له شجرة فى أرض غيره وكان صاحب
الأرض يتضرر بدخول صاحب الشجرة فشكا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم
فأمره أن يقبل منه بدلها أو يتبرع له بها فلم يفعل فأذن لصاحب الأرض
فى قلعها وقال لصاحب الشجرة انما انت مضار » فهنا أوجب عليه اذا لم يتبرع
بها أن يبيعها فدل على وجوب البيع عند حاجة المشتري وأين حاجة هذا من
حاجة عموم الناس الى الطعام

ونظير هؤلاء الذين يتجرون فى الطعام بالطحن والخبز . ونظير هؤلاء
صاحب الخان والقيسارية والحمام اذا احتاج الناس الى الانتفاع بذلك وهو انما

ضمنها ليتجر فيها فلو امتنع من ادخال الناس الا بما شاء وهم محتاجون لم يمكن من ذلك وألزم بذلك باجرة المثل كما يلزم الذي يشتري الخنطة ويطحنها ليتجر فيها والذي يشتري الدقيق ويخبزه ليتجر فيه مع حاجة الناس الى ما عنده بل الزامه ببيع ذلك بثمان المثل أولى وأحرى . بل اذا امتنع من صنعة الحبز والطحن حتى يتضرر الناس بذلك ألزم بصنعتها كما تقدم
واذا كانت حاجة الناس تندفع اذا عملوا ما يكفي الناس بحيث يشتري اذ ذاك بالثمان المعروف لم يحتج الى تسعير واما اذا كانت حاجة الناس لا تندفع الا بالتسعير العادل سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط

فصل

فاما الغش والتدليس في الديانات فمثل البدع المخالفة للكتاب والسنة واجماع سلف الامة من الاقوال والافعال. مثل اظهار المكاء والتصدية في مساجد المسلمين. ومثل سب جمهور الصحابة وجمهور المسلمين أو سب أئمة المسلمين ومشايخهم وولادة أمورهم المشهورين عند عموم الامة باخير. ومثل التكذيب باحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التي تلقاها أهل العلم بالقبول ومثل رواية الاحاديث الموضوعة المفتراه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل الغلو في الدين بان ينزل البشر منزلة الاله ومثل تجويز الخروج عن شريعة النبي صلى الله عليه وسلم . ومثل الالحاد في اسماء الله وآياته وتحريف الكلام عن مواضعه والتكذيب بقدر الله ومعارضة أمره ونهيه بقضائه وقدره . ومثل اظهار الخزعبلات السحرية والشهيدة الطبيعية وغيرها التي يضاهي بها ما للانبياء والاولياء من المعجزات والكرامات ليصد بها عن سبيل أو يظن

بها الخير فيمن ليس من أهله

وهذا باب واسع يطول وصفه فن ظهر منه شيء من هذه المنكرات
وجب منعه من ذلك وعقوبته عليها اذا لم يتب حتى قدر عليه بحسب ما جاء
به الشريعة من قتل أو جلد أو غير ذلك. وأما المحتسب فعليه ان يعزر من اظهر
ذلك قولاً أو فعلاً. ويمنع من الاجتماع في مظان التهم فالمقوبة لا تكون الا
على ذنب ثابت

وأما المنع والاحتراز فيكون مع التهمة كما منع عمر بن الخطاب رضى الله
عنه أن يجتمع الصبيان بمن كان يتهم بالفاحشة وهذا مثل الاحتراز عن قبول
شهادة المتهم بالكذب واثنان المتهم بالحيانة ومعاملة المتهم بالمطل

فصل

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم الا بالعقوبات الشرعية فان الله
بزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن
واقامة الحدود واجبة على ولاية الامور. وذلك يحصل بالمقوبة على
ترك الواجبات وفعل المحرمات

فمنها عقوبات مقدرة مثل جلد المفترى ثمانين وقطع السارق. ومنها
عقوبات غير مقدرة قد تسمى التعزير ويختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر
الذنوب وصغرها وبحسب حال المذنب وبحسب حال الذنب في قلته وكثرته
والتعزير أجناس فمنه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام ومنه ما يكون
بالحبس. ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن. ومنه ما يكوب بالضرب
فان كان ذلك لترك واجب مثل الضرب على ترك الصلاة أو ترك اداء

الحقوق الواجبة مثل ترك وفاء الدين مع القدرة عليه أو على ترك رد المنصوب أو أداء الأمانة إلى أهلها فإنه يضرب مرة بعد مرة حتى يؤدي الواجب. ويفرق الضرب عليه يوما بعد يوم

وان كان الضرب على ذنب ماض جزاء بما كسبت ونكالا من الله له ولغيره فهذا يفعل منه بقدر الحاجة فقط وليس لأقله حد وأما أكثر التعزيز ففيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره. أحدها عشر جلدات. والثاني دون أقل الحدود أمانسة وثلاثون سوطا وأمانسة وسبعون سوطا. وهذا قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد. والثالث أنه لا يتقدر بذلك وهو قول أصحاب مالك وطائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وهو إحدى الروايتين عنه لكن إن كان التعزيز فيما فيه مقدر لم يبلغ به ذلك المقدر مثل التعزيز على سرقة دون النصاب لا يبلغ به القطع والتعزير على المضمضة بالخمر لا يبلغ به حد الشرب والتعزير على القذف بغير الزنا لا يبلغ به الحد

وهذا القول أعدل الأقوال وعليه دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة خلفائه الراشدين فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بضرب الذي أحلت له امرأته جارتها مائة ودرأته الجدة بالشبهة. وأمر أبو بكر وعمر بضرب رجل وامرأة وجدا في لحاف واحد مائة مائة. وأمر عمر بضرب الذي نقش على خاتمة وأخذ من بيت المال مائة ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ثم ضربه في اليوم الثالث مائة. وضرب صبيغ بن عسل لما رأي من بدعته ضربا كثيرا لم يعدّه

ومن لم يندفع فساد في الأرض إلا بالقتل قتل مثل المفرق لجماعة المسلمين

والداعي الى البدع في الدين قال تعالى « من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا »
وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « اذا بويغ الخليفتين قاتلوا الآخر منهما » وقال « من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد ان يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كأننا من كان »

وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل رجل تهمد عليه الكذب وسأله ابن الديلمي عن لم ينته عن شرب الخمر فقال « من لم ينته عنها فاقتلوه » فلهذا ذهب مالك وطائفة من أصحاب أحمد الى جواز قتل الجاسوس

وذهب مالك ومن وافقه من أصحاب الشافعي الى قتل الداعية الى البدع وليست هذه القاعدة المختصرة موضع ذلك فان المحتسب ليس له القتل والقطع

ومن أنواع التعزير النفي والتغريب كما كان عمر بن الخطاب يعزر بالنفي في شرب الخمر الى خير وكمانق صبيغ بن عسل الى البصرة وأخرج نصر بن حجاج الى البصرة لما افتتن به النساء

فصل

والتعزير بالمقوبات المالية مشروع أيضا في مواضع مخصوصة في مذهب مالك في المشهور عنه ومذهب أحمد في مواضع بلا نزاع عنه وفي مواضع فيها نزاع عنه والشافعي في قول وان تنازعوا في تفصيل ذلك كما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل إباحته سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجدته . ومثل أمره بكسر دنان الخمر وشق ظروفه . ومثل

أمره عبد الله بن عمر بحرق الثوبين المعصفرين وقال له أغسلهما قال لا بل
أحرقهما وأمره لهم يوم خيبر بكسر الاوعية التي فيها لحوم الجمر ثم لما
استأذنه في الراقعة اذن فانه لما رأي القدور تفور بلحم الجمر أمر بكسرها
واراقعة ما فيها فقالوا أفلا نريقها ونفسلها فقال افسلوا فدل ذلك على جواز
الامرين لان العقوبة بذلك لم تكن واجبة . ومثل هدمه لمسجد الضرار .
ومثل تحريق موسى للعجل المتخذ لها . ومثل تضعيفه صلى الله عليه وسلم
الفرم على من سرق من غير حرز . ومثل ما روي من احراق متاع الغال
ومن حرمان القاتل سلبه لما اعتدي على الامير . ومثل أمر عمر بن الخطاب
وعلى بن أبي طالب بتحريق المكان الذي يباع فيه الخمر . ومثل أخذ شطر
مال مانع الزكاة . ومثل تحريق عثمان بن عفان المصاحف المخالفة للامام
وتحريق عمر بن الخطاب لكتب الاوائل وأمره بتحريق قصر سعد بن أبي
وقاص الذي بناه لما أراد أن يحتجب عن الناس فأرسل محمد بن مسلمة وأمره
أن يحرقه عليه فذهب فحرقه عليه

وهذه القضايا كلها صحيحة معروفة عند أهل العلم بذلك ونظائر هذا

متعددة

ومن قال ان العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك عن أصحاب مالك
وأحمد فقد غلط على مذهبهما . ومن قاله مطلقا من أي مذهب كان فقد قال
قولا بلا دليل

ولم يحىء عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء قط يقتضى أنه حرم جميع
العقوبات المالية بل أخذ الخلفاء الراشدين وأكابر أصحابه بذلك بعد موته
دليل على ان ذلك محكم غير منسوخ

وعامة هذه الصور منصوصة عن أحمد ومالك وأصحابه وبمضها قول
عند الشافعي باعتبار ما بلغه من الحديث

ومذهب مالك وأحمد وغيرهما ان العقوبات المالية كالبدينية تنقسم الى
ما يوافق الشرع والى ما يخالفه وليست العقوبة المالية منسوخة عندهما .
والمدعون للنسخ ليس معهم حجة بالنسخ لامن كتاب ولا سنة وهذا شأن
كثير ممن يخالف النصوص الصحيحة والسنة الثابتة بلا حجة الا مجرد دعوى
النسخ واذا طولب بالنسخ لم يكن معه حجة الا أن مذهب طائفته ترك
العمل ببعض النصوص أو توهمه أن ترك العمل بها اجماع والاجماع دليل
على النسخ

ولا ريب أنه اذا ثبت الاجماع كان ذلك دليلا على انه منسوخ فان الامة
لا تجتمع على ضلالة ولكن لا يعرف اجماع على ترك نص الا وقد عرف
النص الناسخ له

ولهذا كان اكثر من يدعي نسخ النصوص بما يذميه من الاجماع اذا
حقق الامر عليه لم يكن الاجماع الذي ادماه صحيحا بل غايته انه لم يعرف
فيه نزاع

ثم من ذلك ما يكون أكثر أهل العلم على خلاف قول أصحابه ولكن هو
نفسه لم يعرف أقوال العلماء

وأیضا فان واجبات الشريعة التي هي حق لله ثلاثة أقسام . عبادات
كالصلاة والزكاة والصيام . وعقوبات اما مقدرة واما مفوضة . وكفارات .
وكل واحد من أقسام الواجبات ينقسم الى بدني والى مالي والى مركب منها
فالعبادات البدنية كالصلاة والصيام . والمالية كالزكاة . والمركبة كالحج .

والكفارات المالية كالاطعام . والبدنية كالصيام . والمركبة كالهدي بذبح .
 والمقوبات البدنية كالقتل وانقطع . والمالية كاتلاف أوعية الخمر . والمركبة
 بكحد السارق من غير حرز وتضعيف النرم عليه وكقتل الكفار وأخذ أموالهم
 وكأن المقوبات البدنية تارة تكون جزاء على ماضي كقطع السارق وتارة
 تكون دفعا عن المستقبل كقتل القاتل فكذلك المالية فإن منها ما هو من
 باب ازالة المنكر

وهي تنقسم كالبدنية الى اتلاف والى تغيير . والى تمليك الغير
 فالاول المنكرات من الاعيان والصفات يجوز اتلاف علمها تباً لها مثل الاصنام
 المعبودة من دون الله لما كانت صورها منكراً جاز اتلاف مادتها فاذا كانت
 حجراً أو خشباً ونحو ذلك جاز تكسيها وتحريقها . وكذلك آلات الملاحى
 مثل الطنبور يجوز اتلافها عند أكثر الفقهاء وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين
 عن أحمد . ومثل ذلك أوعية الخمر يجوز تكسيها وتحريقها . والخانوت
 الذي يباع فيه الخمر يجوز تحريقه

وقد نص أحمد على ذلك هو وغيره من المالكية وغيرهم واتبعوا ما ثبت
 عن عمر بن الخطاب انه أمر بتحريق خانوت كان يباع فيها الخمر لرؤيشد الثقي
 وقال انما أنت فويسق لارؤيشد . وكذلك أمير المؤمنين على بن أبي طالب
 أمر بتحريق قرية كان يباع فيها الخمر رواد أبو عبيدة وغيره وذلك لان مكان
 البيع مثل الاوعية وهذا أيضاً على المشهور في مذهب احمد ومالك وغيرهما
 ومما يشبه ذلك ما فعله عمر بن الخطاب حيث رأى رجلاً قد شاب البن
 بالماء للبيع فارقاه عليه . وهذا ثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وبذلك اتفق طائفة من الفقهاء القائلين بهذا الاصل . وذلك لما روي

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشاب اللبن بالماء للبيع وذلك بخلاف شوبه للشرب لانه اذا خلط لم يعرف المشتري مقدار اللبن من الماء فأتلفه عمر

ونظيره ماأفتي به طائفة من الفقهاء القائلين بهذا الاصل في جواز اتلاف المغشوشات في الصناعات مثل الثياب التي نسجت نسجا رديثا انه يجوز تمزيقها وتحريقها

ولذلك لما رأي عمر بن الخطاب على ابن الزبير ثوبا من حرير مزقه عليه فقال الزبير أنزعت الصبي فقال لا تكسوهم الحرير وكذلك تحريق عبد الله بن عمر لثوبه المعصفر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وهذا كما يتلف من البدن المحل الذي قامت به المعصية فتقطع بد السارق وتقطع رجل المحارب ويده .

وكذلك الذي قام به المنكر في اتلافه نهى عن العود الي ذلك المنكر وليس اتلاف ذلك واجبا على الاطلاق بل اذا لم يكن في المحل مفسد جاز ابقاؤه أيضا إماما لله وإما أن يتصدق به كماأفتي طائفة من العلماء على هذا الاصل أن الطعام المغشوش من الخبز والطبيخ والشواء كالخبز والطعام الذي لم ينضج وكالطعام المغشوش وهو الذي خلط بالردي وأظهر للمشتري أنه جيد ونحو ذلك يتصدق به على الفقراء فان ذلك من اتلافه

واذا كان عمر بن الخطاب قد اتلف اللبن الذي شيب للبيع فلأن يجوز التصديق بذلك بطريق الاولى فانه يحصل به عقوبة الغاش وزجره عن العود ويكون انتفاع الفقراء بذلك انفع من اتلافه . وعمر أتلفه لانه كان يبغي الناس بالمطاء فكان الفقراء عنده في المدينة اما قليلا واما معدومين

ولهذا جوز طائفة من العلماء التصديق به وكرهوا اتلافه في المدونة
عن مالك بن أنس أن عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش في الارض
أدبا لصاحبه وكره ذلك مالك في رواية ابن القاسم ورأى أن يتصدق به وهل
يتصدق باليسير فيه قولان للعلماء. وقد روى اشهب عن مالك منع العقوبات
المالية وقال لا يحل ذنب من الذنوب مال انسان وان قتل نفسا لكن الاول
أشهر عنه وقد استحسن ان يتصدق باللبن المغشوش وفي ذلك عقوبة الفاش
باتلافه عليه ونفع المساكين باعطائهم اياه ولا يهراق. قيل لمالك فالزعران
والمسك أترأه مثله قال ما أشبهه بذلك اذا كان هو غشه فهو كاللبن . قال ابن
القاسم عذابي الشيء الخفيف منه فاما اذا كثر منه فلا ارى ذلك وعلى
صاحبه العقوبة لانه يذهب في ذلك أموال عظام يريد في الصدقة بكثيره
قال بعض الشيوخ وسواء على مذهب مالك كان ذلك يسيرا أو كثيرا
لانه ساوي في ذلك بين الزعران واللبن والمسك قليله وكثيره

وغالقه ابن القاسم فلم ير أن يتصدق من ذلك الا بما كان يسيرا وذلك
اذا كان هو الذي غشه وأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش لم يغشه
هو وانما اشتراه أو وهب له أو ورثه فلا خلاف في أنه لا يتصدق بشيء
من ذلك

ومن أفتى بجواز اتلاف المغشوش من الثياب ابن القطان قال في
الملاحف الرديئة النسيج تحرق بالنار ..

وأفتى ابن عتاب فيها بالتصدق وقال تقطع خرقا وتعطى للمساكين اذا
تقدم الى مستعملها فلم يتهوا وكذلك أفتى باعطاء الخبز المغشوش للمساكين
فانكر عليه ابن القطان وقال لا يحل هذا في مال امرئ مسلم الا باذنه

قال القاضي أبو الأصبع وهذا اضطراب في جوابه وتناقض في قوله لان جوابه في الملاحف باحراقها بالنار أشد من اعطاء هذا الخبز للمساكين وابن عتاب أضبط في أصله في ذلك وأتبع لقوله

واذا لم ير ولي الامر عقوبة الغاش بالصدقة أو الاتلاف فلا بد أن يمنع وصول الضرر الى الناس بذلك الغش إما بإزالة الغش وإما ببيع المغشوش ممن يعلم انه مغشوش ولا يفشه على غيره

قال عبد الملك بن حبيب قلت لمطرف وابن الماجشون لما نهينا عن التصديق بالمغشوش لرواية أشهب فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص من الوزن قالوا يعاقب بالضرب والحبس والاخراج من السوق وما كثر من الخبز واللبن أو غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا يهيب . قال عبد الملك بن حبيب ولا يرده الامام اليه وليؤمن ببيعه عليه من يأمن أن يفش به ويكسر الخبز إذا كثر ويسلمه لصاحبه ويباع عليه العسل والسمن واللبن الذي يفشه ممن يأكله ويبين له غشه هكذا العمل فيما غش من التجارات قال وهو ايضاح من استوضحته ذلك من أصحاب مالك وغيرهم

فصل

وأما التنبيه فمثل ما روى أبو داود عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس فإذا كانت الدراهم أو الدنانير الجائزة فيها بأس كسرت ومثل تغيير الصورة المجسمة وغير المجسمة إذا لم تكن موطوءة مثل ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أتاني جبريل فقال اني أتيتك الليلة فلم يمنعني أن أدخل

عليك البيت الا أنه كان في البيت تمثال رجل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فأمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل في وسادتين متبذرتين يوطآن وأمر بالكلب يخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا العكاب جروا كان للحسن والحسين تحت نضيد لهم» رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وكل ما كان من العيين أو التأليف المحرم فازالته وتغييره متفق عليها بين المسلمين مثل اراقعة خمر المسلم وتفكيك آلات الملاهي وتغيير الصور المصوّرة وانما تنازعوا في جواز اتلاف محلها تبعا للحال والصواب جوازه كما دل عليه الكتاب والسنة واجماع السلف وهو ظاهر مذهب مالك وأحمد وغيرها والصواب أن كل مسكر من الطعام والشراب فهو حرام ويدخل في ذلك البتع والمزر والحشيشة القنبية وغير ذلك

وأما التمليك فمثل ما روي أبو داود وغيره من أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فيمن سرق من الثمر المعلق قبل أن يؤويه الى الجرين ان عليه جلدات نكال وغرمه مرتين وفيمن سرق من المشاة قبل أن تؤوى الى المراح أن عليه جلدات نكال وغرمه مرتين وكذلك قضي عمر بن الخطاب في الضالة المكتومة انه يضعف غرمها

وبذلك كله قال طائفة من العلماء مثل أحمد وغيره . وأضعف عمر وغيره الغرم في ناقة اعرابي أخذها مما ليك جياع فأضعف الغرم على سيدهم ودرا عند القطع . وأضعف عثمان بن عفان في المسلم اذا قتل الذي عمدا انه يضعف عليه الدية فتجب عليه الدية لان دية الذي نصف دية المسلم وأخذ بذلك أحمد بن حنبل

فصل

الثواب والعقاب يكونان من جنس العمل في قدر الله وفي شرعه فان هذا من العدل الذي تقوم به السماء والارض كما قال الله تعالى « إن تبدوا خيرا أو تخفوه أو تفحوه عن سوء فان الله كان عفوا قديرا » وقال « وليعفوا وليصنعوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « من لا يرحم لا يرحم » وقال « ان الله وتر يحب الوتر » وقال « ان الله جميل يحب الجمال » وقال « ان الله طيب لا يقبل الا طيبا » وقال « ان الله نظيف يحب النظافة » ولهذا قطع يد السارق وشرع قطع يد المحارب ورجله وشرع القصاص في الدماء والاموال والابشار

فاذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المصيبة كان ذلك هو المشروع بحسب الامكان . مثل ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شاهد الزور انه أمر بركابه دابة مقلوبا وتسويد وجهه فانه لما قلب الحديث قلب وجهه ولما سود وجهه بالكذب سود وجهه

وهذا قد ذكره في تعزيز شاهد الزور طائفة من العلماء من اصحاب

احمد وغيرهم

ولهذا قال الله تعالى « ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا » وقال تعالى « ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك اتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى »

وفي الحديث « الجبارون والمتكبرون على صور الذر يطأهم الناس بارجلهم

فأنهم لما اذلو اعباد الله اذ لهم الله لعباده كما ان من تواضع لله رفعه الله فجعل
العباد متواضعين له

والله تعالى يصلحنا وسائر اخواننا المؤمنين . ويوفقنا لما يحبه ويرضاه
من القول والعمل وسائر اخواننا المؤمنين . والحمد لله رب العالمين . وصلي الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

﴿ فصل في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ﴾

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي انزل الله به كتبه وأرسل به
رسله من الدين . فان رسالة الله اما اخبار واما انشاء

فالاخبار عن نفسه وعن خلقه مثل التوحيد والقصص الذي يندرج
فيه الوعد والوعيد والانشاء الامر والنهي والاباحة . وهذا كما ذكر في أن
« قل هو الله أحد » ثلث القرآن لتضمنها ثلث التوحيد اذ هو قصص
وتوحيد وأمر

وقوله سبحانه في صفة نبينا صلى الله عليه وسلم « يأمرهم بالمعروف وينهاهم
عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث » هو بيان لكمال رسالته
فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر الله على لسانه بكل معروف ونهي عن
كل منكر وأحل كل طيب وحرم كل خبيث

ولهذا روى عنه انه قال « انما بُعثت لاتمم مكارم الاخلاق » وقال في الحديث
المتفق عليه « مثلي ومثل الانبياء كمثل رجل بنى دارا فأتمها واكملها الاموضع
لبنة فكان الناس يطيفون بها ويمجبون من حسنها ويقولون لولا موضع اللبنة
فأنا تلك اللبنة » فبه كل دين الله المتضمن للامر بكل معروف والنهي عن كل

منكر واحلال كل طيب وتحريم كل خبيث
وأما من قبله من الرسل فقد كان يحرم على اممهم بعض الطيبات كما قال
« فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » وربما لم يحرم عليهم
جميع الحباث كما قال تعالى « كل الطعام كان حلالاً لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل
على نفسه من قبل أن نزل التوراة »

وتحريم الحباث يندرج في معنى النهي عن المنكر كما أن احلال الطيبات
يندرج في الامر بالمعروف لان تحريم الطيبات مما نهى الله عنه
وكذلك الامر بجميع المعروف والنهي عن كل منكر مما لم يتم الا للرسول الذي
تم الله به مكارم الاخلاق المندرجة في المعروف
وقد قال الله تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام ديناً » فقد اكمل الله لنا الدين وأتم علينا النعمة ورضي
لنا الاسلام ديناً

وكذلك وصف الامة بما وصف به نبيها حيث قال « كنتم خير أمة أخرجت
للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله »
وقال تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمررون
بالمعروف وينهون عن المنكر » ولهذا قال أبو هريرة كنتم خير الناس
للناس تأتون بهم في الاقياد والسلاسل حتي تدخلوهم الجنة
فبين سبحانه أن هذه الامة خير الامم للناس فهم أنفعهم لهم وأعظمهم
احساناً اليهم لانهم كلوا أمر الناس بالمعروف ونهيه عن المنكر من جهة
الصفة والقدر حيث أمروا بكل معروف ونهوا عن المنكر لكل أحد واقاموا
ذلك بالجهاد في سبيل الله بانفسهم واموالهم وهذا كمال النفع للخلق

وسائر الامم لم يأمر واكل أحد بكل معروف ولا نهوا كل أحد عن كل منكر ولا جاهدوا على ذلك بل منهم من لم يجاهد والذين جاهدوا كبنى اسرائيل فعامة جهادهم كان لدفع عدوهم عن أرضهم كما يقاتل الصائل الظالم للدعوة المجاهدين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر كما قال موسى لقومه « يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم ولا تردوا على أدباركم فتقلبوا خاسرين قالوا يا موسى ان فيها قومًا جبارين وانا لن ندخلها حتي يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون » الى قوله « قالوا يا موسى انا لن ندخلها أبدا ما داموا فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون »

وقال تعالى « ألم تر الى الملائكة من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال ألا تقاتلون قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا » فمللوا القتال بأنهم أخرجوا من ديارهم وأبنائهم ومع هذا فكانوا ناكلين عما أمروا به من ذلك . ولهذا لم تحمل لهم الفنائم ولم يكونوا يطؤون بملك اليمين

ومعلوم ان أعظم الامم المؤمنين قبلنا بنو اسرائيل كما جاء في الحديث المتفق على صحته في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم يوم افاقال عرضت علي الامم فجعل يمر النبي ومعه الرجل والنبي معه الرجلان والنبي معه الرهط والنبي ليس معه أحد ورأيت سوادا كثيرا سدا لافق فرجوت أن يكون أمتي فقبل هذا موسى وقومه ثم قيل لي انظر فرأيت سوادا كثيرا سد الافق فقبل هذا وهكذا فرأيت سوادا كثيرا سدا لافق فقبل هؤلاء

أمتك ومع هؤلاء سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب فتنفرق الناس ولم يبين لهم فتذاكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا أما نحن فولدنا في الشرك ولكننا آمنّا بالله ورسوله ولكن هؤلاء أبناؤنا فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال هم الذين لا يتطيرون ولا يكتون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون فقام عكاشة بن محصن فقال أمنهم أنا يا رسول الله قال نعم فقام آخر فقال أمنهم أنا فقال سبقك بها عكاشة »

ولهذا كان اجماع هذه الامة حجة لان الله تعالى أخبر أنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر . فلو اتفقوا على اباحة محرم أو اسقاط واجب أو تحريم حلال أو اخبار عن الله تعالى أو خلقه بباطل لكانوا متصفين بالامر بمنكر والنهي عن معروف من الكلم الطيب والعمل الصالح بل الآية تقتضي أن ما لم تأمر به الامة فليس من المعروف وما لم تنه عنه فليس من المنكر واذا كانت امرة بكل معروف ناهية عن كل منكر فكيف يجوز أن تأمر كلها بمنكر أو تنهى كلها عن معروف .

والله تعالى كما أخبر بانها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر فقد أوجب ذلك على الكفاية منها بقوله « ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون »

واذا أخبر بوقوع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر منها لم يكن من شرط ذلك أن يصل أمر الأمر والنهي منها الى كل مكلف في العالم اذ ليس هذا من شرط تبليغ الرسالة فكيف يشترط فيما هو من توابعها بل الشرط أن يتمكن المكلفون من وصول ذلك اليهم ثم اذا فرطوا فلم يسموا في وصوله اليهم مع قيام فاعله بما يجب عليه كان التفريط منهم لامنه

وكذلك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل أحد بمينه بل هو على الكفاية كما دل عليه القرآن

ولما كان الجهاد من تمام ذلك كان الجهاد أيضا كذلك فاذا لم يقم به من يقوم بواجبه أثم كل قادر بحسب قدرته اذ هو واجب على كل انسان بحسب قدرته كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من رأي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان »

واذا كان كذلك فمعلوم أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واتمامه بالجهاد هو من أعظم المعروف الذي أمرنا به . ولهذا قيل ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منك

واذا كان هو من أعظم الواجبات والمستحبات فالواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة اذ بهذا بعثت الرسل ونزلت الكتب والله لا يحب الفساد بل كل ما أمر الله به فهو صلاح . وقد اتى الله على الصلاح والمصلحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات وذم المفسدين في غير موضع فحيث كانت مفسدة الامر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به وان كان قد ترك واجب وفعل محرم اذ المؤمن عليه ان يتقى الله في عبادته وليس عليه هدام

وهذا معنى قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم »

والاهتداء انما يتم باداء الواجب فاذا قام المسلم بما يجب عليه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قام بغيره من الواجبات لم يضره ضلال الضلال . وذلك يكون تارة بالقلب وتارة باللسان وتارة باليد

فاما القلب فيجب بكل حال اذ لا ضرر في فعله ومن لم يفعله فليس هو
بمؤمن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « وذلك أدني أو اضعف الايمان »
وقال « ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل »

وقيل لابن مسعود من ميت الاحياء فقال الذى لا يعرف معروفًا ولا
ينكر منكرًا. وهذا هو المقتون الموصوف في حديث حذيفة بن اليمان
وهنا يلاحظ فرقان من الناس . فربق يترك ما يجب من الامر والنهي
تأويلا لهذه الآية كما قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه في خطبته انكم
تعدون هذه الآية «عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم» وانكم
تضعونها في غير موضعها وانى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « ان
الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه »

والسربق الثاني من يريد ان يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقا من
غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح وما يقدر عليه
وما لا يقدر كما في حديث أبي ثعلبة الحشني سألت عنها رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال بل ائتمروا بالمعروف وانها عن المنكر حتي اذا رأيت شحا
مطاعا وهوى متبعا ودينا مؤثرة واعجاب كل ذى رأى برأيه ورأيت أمرا لا يدان
لك به فعليك بنفسك ودع عنك أمر العوام فان من ورائك أيام الصبر الصبر
فيهن على مثل قبض على الجمر للعامل فيهن كاجر خمسين رجلا يعملون مثل
عمله « فيأتي بالامر والنهي معتقدا انه مطيع في ذلك لله ورسوله وهو معتمد
في حدوده كما انتصب كثير من أهل البدع والاهواء كالأجارج والمعتزلة
والرافضة وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الامر والنهي والجهاد على ذلك
وكان فسادة أعظم من صلاحه

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصبر على جور الأئمة ونهي عن قتالهم ما أقاموا الصلاة وقال أدوا إليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة

وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم . ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة . التوحيد الذي هو سلب الصفات . والمدل الذي هو التكذيب بالقدر . والمنزلة بين المنزلتين . وإنفاذ الوعيد . والامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي منه قتال الأئمة وقد تكلمت على قتال الأئمة في غير هذا الموضع

وجاء ذلك داخل في القاعدة العامة فيما إذا تمارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تراجعت فانه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد فان الامر والنهي وان كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له فان كان الذي يقوت من المصالح أو يحصل من المفاسد اكثر لم يكن مأموراً به بل يكون محرماً اذا كانت مفسدته اكثر من مصلحته

لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة فتي قدر الانسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها والا اجتهد برأيه لمعرفة الاشياء والنظائر وقل أن تموز النصوص من يكون خيراً بها وبدالاتها على الاحكام وعلى هذا اذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما بل اما أن يفعلوها جميعاً أو يتركوها جميعاً لم يجز أن

يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن منكر بل ينظر فإن كان المعروف أكثر
أمر به وإن استلزم ما هو دونه من المنكر ولم ينه عن منكر يستلزم تفويت
معروف أعظم منه بل يكون النهي حينئذ من باب الصد عن سبيل الله والسعي
في زوال طاعته وطاعة رسوله وزوال فعل الحسنات

وإن كان المنكر أغلب نهى عنه وإن استلزم فوات ما هو دونه من
المعروف ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمر بمنكر
وسميا في معصية الله ورسوله

وأن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بها ولم ينه عنهما. فتارة
يصلح الأمر وتارة يصلح النهي وتارة لا يصلح لأمر ولا نهى حيث كان
المعروف والمنكر متلازمين وذلك في الأمور المعينة الواقعة

وأما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقا وينهى عن المنكر مطلقا
وفي التفاعل الواحد والطائفة الواحدة يؤمر بمعروفها وينهى عن منكرها ويحمد
محمودها ويذم مذمومها بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات أكثر منه أو
حصول منكر فوقه ولا يتضمن النهي عن المنكر حصول أنكر منه أو فوات
معروف أرجح منه

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق فلا يقدم على الطاعة
إلا بعلم ونية وإذا تركها كان عاصيا فترك الأمر الواجب معصية وفعل ما نهى
عنه من الأمر معصية. وهذا باب واسع ولا حول ولا قوة إلا بالله
ومن هذا الباب إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن أبي وأمثاله
من أئمة النفاق والفجور لما لهم من أعوان فازالة منكره بنوع من عقابه
مستلزمة ازالة معروف أكثر من ذلك بفضب قومه وحميتهم وبنفور الناس

إذا سمعوا أن محمدا يقتل أصحابه

ولهذا لما خاطب الناس في قصة الاديك بما خطبهم به واعتذر منه
وقال له سعد بن معاذ قوله الذي أحسن فيه حيي له سعد بن عبادة مع
حسن إيمانه

وأصل هذا أن تكون محبة الانسان للمعروف وبفضه وارادته لهذا
وكرهته لهذا موافقة لحب الله وبفضه وارادته وكرهته الشرعيين وأن يكون
فعله للمحبوب ودفعه للمكروه بحسب قوته وقدرته فان الله لا يكاف نفساً إلا
وسمها . وقد قال « فاتقوا الله ما استطعتم »

فأما حب القلب وبفضه وارادته وكرهته فينبغي أن تكون كاملة جازمة
لا يوجب لنقص ذلك الا نقص الايمان

وأما فعل البدن فهو بحسب قدرته ومتى كانت ارادة القلب وكرهته
كاملة تامة وفعل العبد معها بحسب قدرته فانه يطى ثواب انفعال الكامل
كما قد بيناه في غير هذا الموضع فان من الناس من يكون حبه وبفضه وارادته
وكرهته بحسب محبة نفسه وبفضها لا بحسب محبة الله ورسوله وبفض
الله ورسوله

وهذا من نوع الهوى فان اتبعه الانسان فقد اتبع هواه « ومن أضل ممن
اتبع هواه بغير هدى من الله » فان أصل الهوى هو محبة النفس ويتبع ذلك
بفضها ونفس الهوى وهو الحب والبغض الذي في النفس لا يلام عليه فان ذلك
قد لا يملك وانما يلام على اتباعه كما قال تعالى « يا داود انا جعلناك خليفة في
الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله »
وقال تعالى « ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله »

وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ثلاث منجيات . خشية الله في السر والعلانية والقصد في الفقر والغنى وكلمة الحق في الغضب والرضى . وثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع واعجاب المرء بنفسه »

والحب والبغض يتبعه ذوق عند وجود المحبوب والمبغض ووجد ارادة وغير ذلك فمن اتبع ذلك بغير أمر الله ورسوله فهو ممن اتبع هواه بغير هدى من الله بل قد يصمد به الامر الى أن يتخذ الهه هواه

واتباع الاهواء في الديانات أعظم من اتباع الاهواء في الشهوات فان الاول حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركون كما قال تعالى « فان لم يستجيبوا لك فاعلم انما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله » وقال تعالى « ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم » الآية الى أن قال « بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم » وقال تعالى « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وان كثيرا ليضلون بأهواءهم بغير علم » الآية وقال تعالى « يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل » وقال تعالى « ولن ترضي عنك اليهود ولا النصارى حتي تتبع ملتهم قل ان هدى الله هو الهدي ولئن اتبعت أهواءهم بمد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير » وقال في الآية الاخرى « ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين » وقال « وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم »

ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من العلماء والعباد

يجمل من أهل الاهواء كما كان السلف يسمونهم أهل الاهواء وذلك ان كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه . والعلم بالدين لا يكون الا بهدى الله الذي بث به رسوله ولهذا قال تعالى في موضع « وان كثيرا يضلون بأهواءهم بغير علم » وقال في موضع آخر « ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله » فالواجب على المبدأن ينظر في نفس حبه وبغضه ومقدار حبه وبغضه هل هو موافق لامر الله ورسوله وهو هدى الله الذي أنزله على رسوله بحيث يكون مأموراً بذلك الحب والبغض لا يكون متقدماً فيه بين يدي الله ورسوله فانه قد قال « لا تقدموا بين يدي الله ورسوله »

ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله ففيه نوع من التقدم بين يدي الله ورسوله ومجرد الحب والبغض هو لسكن المحرم اتباع حبه وبغضه بغير هدى من الله ولهذا قال « ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد » فأخبر أن من اتبع هواه أضله ذلك عن سبيل الله وهو هداية الذي بث به رسوله وهو السبيل اليه

وتحقيق ذلك أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من أوجب الاعمال وأفضلها وأحسنها وقد قال تعالى « ليلوكم أيكم أحسن عملاً » وهو كما قال الفضيل بن عياض رحمه الله أخلصه واصوبه فان العمل اذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل حتي يكون خالصاً صواباً والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة

فالعمل الصالح لا بد أن يرد به وجه الله تعالى فان الله تعالى لا يقبل من العمل الا ما يريد به وجهه وحده كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال « يقول الله أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه غيري
فأنا بريء منه وهو كله للذي أشرك. »

وهذا هو التوحيد الذي هو أصل الاسلام وهو دين الله الذي بعث
به جميع رسله وله خلق الخلق وهو حقه على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً
ولا بد مع ذلك أن يكون العمل صالحاً وهو ما أمر الله به ورسوله وهو الطاعة
فكل طاعة عمل صالح وكل عمل صالح طاعة وهو العمل المشروع المسنون
اذ المشروع المسنون هو المأمور به أمر يجاب أو استحباب وهو العمل الصالح
وهو الحسن وهو البر وهو الخير . وضده المعصية والعمل الفاسد والسيئة
والفجور والظلم

ولما كان العمل لا بد فيه من شيئين النية والحركة كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم « أصدق الاسماء حارث وهمام » فكل أحد حارث وهمام له عمل
ونية لكن النية المحمودة التي يتقبلها الله ويثيب عليها أن يراد الله بذلك العمل
والعمل المحمود هو الصالح وهو المأمور به

ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه اللهم اجعل
عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل فيه شيئاً
واذا كان هذا حد كل عمل صالح فالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
يجب أن يكون هكذا في حق نفسه ولا يكون عمله صالحاً ان لم يكن
بعلم وفقه كما قال عمر بن عبد العزيز من عبد الله بغير علم كان ما يفسد أكثر
مما يصلح وكما في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه « العمل ائمان العمل
والعمل تابعه »

وهذا ظاهر فان القصد والعمل ان لم يكن بعلم كان جهلاً وضلالاً واتباعاً

للهوى كما تقدم . وهذا هو الفرق بين أهل الجاهلية وأهل الاسلام فلا بد
من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما ولا بد من العلم بحال الامور والمهي
ومن الصلاح أن يأتي بالامر والنهى بالصراط المستقيم وهو أقرب
الطرق الى حصول المقصود

ولا بد في ذلك من الرفق كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما كان
الرفق في شيء الا زانه ولا كان العنف في شيء الا شانه » وقال ان الله رفيق
يجب الرفق في الامر كله ويمطي عليه مالا يعطي على العنف »

ولا بد أيضا أن يكون حليما صبوراً علي الاذي فانه لا بد أن يحصل له
اذي فان لم يحلم ويصبر كان ما يفسد اكثر مما يصلح كما قال لقمان لابنه « وأمر
بالمعروف وانه عن المنكر واصبر علي ما أصابك ان ذلك من عزم الامور »
ولهذا أمر الله الرسل وهم أئمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالصبر
كقوله لخاتم الرسل بل ذلك مقرون بتبليغ الرسالة فانه أول ما أرسل أنزلت
عليه سورة يأتيا الدثر بعد أن أنزلت عليه سورة اقرأ التي بهانبيء فقال « يأتيا
المدثر رقم فأذر وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ولا تمنن تستكثر ولربك
فاصبر » فافتتح آيات الارسل الي الخلق بالامر بالندارة وختمها بالامر بالصبر
ونفس الانذار أمر بالمعروف ونهى عن المنكر

فعلم انه يجب بعد ذلك الصبر وقال « واصبر لحكم ربك فانك بأعيننا »
وقال تعالى « واصبر علي ما يقولون واهجرهم هجرا جميلا » « فاصبر كما صبر
أو لو ألزم من الرسل » « فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت » « واصبر
وما صبرك الا بالله » « واصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين »

فلا بد من هذه الثلاثة العلم والرفق والصبر . العلم قبل الامر والنهى .

والرفق معه . والصبر بعده وان كان كل من الثلاثة مستصحباً في هذه الاحوال

وهذا كما جاء في الاثر عن بعض السلق ورووه مرفوعاً ذكره القاضي ابو يعلى في المتمد « لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر الا من كان فقيها فيما يأمر به فقيها فيما ينهى عنه رفيقا فيما يأمر به رفيقا فيما ينهى عنه حليما فيما يأمر به حليما فيما ينهى عنه »

وليعلم أن الامر بهذه الحاصل في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مما يوجب صعوبة على كثير من النفوس فيظن انه بذلك يسقط عنه فيدعه وذلك مما يضره اكثر مما يضره الامر بدون هذه الحاصل أو اقل فان ترك الامر الواجب موصية فالمنتقل من معصية الى معصية اكبر منها « كالمستجير من الرمضاء بالنار » والمنتقل من معصية الى معصية كالمنتقل من دين باطل الى دين باطل وقد يكون الثاني شرا من الاول وقد يكون دونه وقد يكونان سواء فهكذا تجدد المقصر في الامر والنهي والمعتدى فيه قد يكون ذنب هذا أعظم وقد يكون ذنب هذا أعظم وقد يكونان سواء

ومن المعلوم بما أرانا الله من آياته في الآفاق وفي أنفسنا وبما شهد به في كتابه أن المعاصي سبب المصائب فسيئات المصائب والجزاء من سيئات الاعمال وأن الطاعة سبب النعمة فاحسان العمل سبب لاحسان الله قال تعالى « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير » وقال تعالى « ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك » وقال تعالى « ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجمعان انما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم »

وقال « أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم » وقال « أويوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير » وقال « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فإن الإنسان كفور » وقال تعالى « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون »

وقد أخبر سبحانه بما عاقب به أهل السيئات من الأمم كقوم نوح وعاد وثمود وقوم لوط وأصحاب مدين وقوم فرعون في الدنيا وأخبر بما يعاقبهم به في الآخرة

ولهذا قال مؤمن آل فرعون « يا قوم انى أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم وما الله يريد ظلما للعباد ويا قوم انى أخاف عليكم يوم التناد يوم تولون مدبرين ما لكم من الله من عاصم ومن يضلل الله فما له من هاد »

وقال تعالى « كذلك العذاب ولذاب الآخرة أكبر » وقال « سنعذبهم مرتين ثم يردون الى عذاب عظيم » وقال « ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر لعلهم يرجعون » وقال « فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين » الى قوله « يوم نبطش البطشة الكبرى انا منتقمون »

ولهذا يذكر الله في عامة سور الانذار ما عاقب به أهل السيئات في الدنيا وما أعده لهم في الآخرة وقد يذكر في السورة وعد الآخرة فقط اذ عذاب الآخرة أعظم وثوابها أعظم وهى دار القرار وانما يذكر ما يذكره من الثواب والعقاب في الدنيا تبعاً لبقوله في قصة يوسف « وكذلك مكنا ليوسف في الارض يتبوؤ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين ولأجر الآخرة خير للذين آمنوا وكان يتقون » وقال « فاتاهم الله ثواب الدنيا وحسن

ثواب الآخرة» وقال «والذين هاجروا في سبيل الله من بعد ما ظلموا النبوتهم في الدنيا حسنة ولاجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون»

وقال عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام «وآتيناه أجره في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين»

وأما ذكره لعقوبة الدنيا والآخرة في سورة والنازعات غرقا والناشطات نشطا ثم قال «يوم ترجف الراجمة تتبعها الرادفة» فذكر القيامة مطلقا ثم قال «هل أتاك حديث موسى اذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى اذهب الي فرعون انه طغى» الى قوله «ان في ذلك لبرة لمن يخشى» ثم ذكر المبدأ والمعاد منفصلا فقال «أنتم أشد خلقا أم السماء بناها» الى قوله تعالى «فاذا جاءت الطامة الكبرى» الى قوله تعالى «فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فان الجحيم هي المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى» الى آخر السورة

وكذلك في الزمل ذكر قوله «وذرتي والمكذابين أولى النعمة ومهلم قليلا ان لدنيا انكا لا وجعيا وطعاما ذائصة وعذابا أليما» الى قوله تعالى «كما أرسلنا الي فرعون رسولا فمضى فرعون الرسول فاخذناه أخذا وبيلا» وكذلك في سورة الحاقة ذكر قصص الامم كشود وعاد وفرعون ثم قال تعالى «فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وحملت الارض والجبال قد كتادكة واحدة» الى تمام ما ذكره من أمر الجنة والنار

وكذلك في سورة «ن» والقلم ذكر قصة أهل البستان الذين منعوا حق أموالهم وما عاقبهم به ثم قال «كذلك المذاب والمذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون»

وكذلك في سورة التناين قال « ألم يأتكم نباء الذين كفروا من قبل فذاقوا وبال أمرهم ولهم عذاب أليم ذلك بأنه كانت تأتيهم رسلهم بالبينات فقالوا أبشر يهدوننا فكفروا وتولوا واستغنى الله والله غنى حميد » ثم قال « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن »

وكذلك في سورة « ق » ذكر حال المخالفين للرسل وذكر الوعد والوعيد في الآخرة . وكذلك في سورة القمر ذكر هذا وهذا

وكذلك في آل « حم » مثل حم غافر والسجدة والزخرف والدخان وغير ذلك الى غير ذلك مما لا يحصى فان التوحيد والوعيد والوعيد هو أول ما أنزل كما في صحيح البخارى عن يوسف بن ماهك قال اتى عند عائشة أم المؤمنين اذ جاءها عراقي فقال أى الكفن خير قالت ويحك وما يضرك قال يا أم المؤمنين أرينى مصحفك قالت لم قال لعلى أولف القرآن عليه فانه يقرأ غير مؤلف قالت وما يضرك أيه قرئت قبل انما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى اذا تاب الناس الى الاسلام نزل الحلال والحرام ولو نزل اول شىء لاتشربوا الخمر لقالوا لاندع الخمر أبدا . ولو نزل لاتزنوا لقالوا لاندع الزنا أبدا لقد نزل بمكة على محمد صلى الله عليه وسلم وانى لجارية العلب « بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر » وما نزلت سورة البقرة والنساء الا وأنا عنده قال فأخبرت له المصحف فأملت عليه آي السور

واذا كان الكفر والفسوق والعصيان سبب الشر والمعدوان فقد يذنب الرجل أو الطائفة ويسكت آخرون عن الامر والنهي فيكون ذلك من ذنوبهم ويشكر عليهم آخرون انكارا منها عنه فيكون ذلك من ذنوبهم

فيحصل التفرق والاختلاف والشر وهذا من أعظم الفتن والشرور قديما
وحديثا اذ الانسان ظلوم جهول والظلم والجهل أنواع فيكون ظلم الاول
وجمله من نوع وظلم كل من الثاني والثالث وجهلها من نوع آخر وآخر
ومن تدبر الفتن الواقعة رأى سببها ذلك ورأى أن ملوقع بين أصراء
الامة وعلمائها ومن دخل في ذلك من ملوكها ومشايخها ومن تبعهم من
العامة من الفتن هذا أصلها يدخل في ذلك أسباب الضلال والتي هي الاهواء
الدينية والشهوانية هي البدع في الدين والفجور في الدنيا

وذلك ان أسباب الضلال والتي البدع في الدين والفجور في الدنيا وهي
مشتركة تم بنى آدم لما فيهم من الظلم والجهل فبذنب بعض الناس يظلم نفسه
وغيره كالزنا بلواط وغيره أو شرب خمر أو ظلم في المال بخيانة أو سرقة أو
غصب أو نحو ذلك

ومعلوم ان هذه المعاصي وان كانت مستقبحة مذمومة في العقل والدين
فهي مشتهاة أيضا

ومن شأن النفوس أنها لا تحب اختصاص غيرها بها لكن تريد أن
يحصل لها ما حصل له

وهذا هو الغبطة التي هي أدنى نوعي الحسد فهي تريد الاستعلاء على
الغير والاستئثار دونه أو تحسده وتبغى زوال النعمة عنه وان لم يحصل قهبا
من ارادة الملو والفساد والاستكبار والحسد ما يقتضاه انها تختص عن غيرها
بالشهوات فكيف اذا رأت الغير قد استأثر عليها بذلك واختص بها دونه
فالمعتدل منهم في ذلك الذي يجب الاشتراك والتساوى وأما الآخر
فظلوم حسود

وهذان يقعان في الامور المباحة والامور المحرمة لحق الله فما كان جنسه
مباحا من أكل وشرب ونكاح ولباس وركوب وأموال اذا وقع فيها
الاختصاص حصل الظلم والبخل والحسد

وأصلها الشح كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «اياكم
والشح فانه أهلك من كان قبلكم أمرهم بالبخل فبخلوا وأمرهم بالظلم فظلموا
وأمرهم بالقطيعة فقطعوا»

ولهذا قال الله تعالى في وصف الأنصار الذين تبوءوا الدار والايمان
من قبل المهاجرين « ولا يجحدون في صدورهم حاجة مما أوتوا » أي
لا يجحدون الحسد مما أوتى اخوانهم من المهاجرين « ويؤثرون على أنفسهم
ولو كان بهم خصاصة » ثم قال « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون »
وروى عبد الرحمن بن عوف يطوف بالبيت ويقول رب قتي شح نفسي
رب قتي شح نفسي فقيل له في ذلك فقال اذا وقيت شح نفسي فقد وقيت البخل
والظلم والقطيعة أو كما قال

فهذا الشح الذي هو شدة حرص النفس يوجب البخل بمنع ما هو
عليه والظلم بأخذ مال الغير ويوجب قطيعة الرحم ويوجب الحسد وهو كراهة
ما اختص به الغير . والحسد فيه بخل وظلم فانه بخل بما أعطيه غيره وظلمه
بطلب زوال ذلك عنه

فاذا كان هذا في جنس الشهوات المباحة فكيف بالمحرمة كالزنا وشرب
الخمر ونحو ذلك

واذا وقع فيها اختصاص فانه يصير فيها نوعان . احدهما بغضها لما في
ذلك من الاختصاص والظلم كما يقع في الامور المباحة الجنس . والثاني بغضها

لما في ذلك من حق الله

ولهذا كانت الذنوب ثلاثة أقسام . أحدها ما فيه ظلم للناس كالظلم بأخذ الاموال ومنع الحقوق والحسد ونحو ذلك . والثاني ما فيه ظلم للنفس فقط كشرب الخمر والزنا اذا لم يتمد ضررها . والثالث ما يجتمع فيه الامران مثل أن يأخذ المتولى أموال الناس يزني بها ويشرب بها الخمر ومثل أن يزني بمن يرفعه على الناس بذلك السبب ويضرهم كما يقع ممن يجب بمض النساء والصبيان وقد قال الله تعالى « قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون »

وأمر الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الاثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وان لم تشترك في اثم ولهذا قيل . ان الله يقيم الدولة المادلة وان كانت كافرة ولا يقيم الظالمة وان كانت مسلمة . ويقال الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والاسلام

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس ذنب أسرع عقوبة من البغى وقطيعة الرحم » فالباغي يصرع في الدنيا وان كان مغفورا له مرحوما في الآخرة

وذلك أن العدل نظام كل شيء فاذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وان لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق ومتي لم تقم بعدل لم تقم وان كان لصاحبها من الايمان ما يجزى به في الآخرة فالنفس فيها داعي الظلم لغيرها بالعلو عليه والحسد له والتعدي عليه في

حقه وداعي الظلم لنفسها بتناول الشهوات القبيحة كالزنا وأكل الجبائث
 فهي قد تظلم من لا يظلمها وتؤثر هذه الشهوات وإن لم يفعلها غيرها فإذا
 رأت نظراءها قد ظلموا وتناولوا هذه الشهوات صار داعي هذه الشهوات
 أو الظلم فيها أعظم بكثير وقد تصبر ويهيج ذلك لها من بنص ذلك الغير
 وحسده وطاب عقابه وزوال الخير عنه مالم يكن فيها قبل ذلك ولها حجة
 عند نفسها من جهة القتل والدين بكون ذلك الغير قد ظلم نفسه والمسلمين
 وأن أمره بالمعروف ونهيهِ عن المنكر واجب والجهاد على ذلك من الدين
 والناس هنا ثلاثة أقسام . قوم لا يقوهون إلا في أهواء نفوسهم فلا
 يرضون إلا بما يعطونه ولا ينضبون إلا لما يحرمونه فإذا أعطى أحدهم
 ما يشتهيه من الشهوات الخلال والحرام زال غضبه وحصل رضاه وصار الأمر
 الذي كان عنده منكرا ينهى عنه ويمتنع عليه ويذم صاحبه وينضب عليه
 مرضيا عنده وصار فاعلا له وشريكا فيه ومعاوناً عليه ومعاديا لمن نهى عنه
 وينكر عليه . وهذا غالب في بني آدم يرى الإنسان ويسمع من ذلك
 مالا يحصى

وسيه أن لانسان ظلموم جهول فلذلك لا يمدل بل ربما كان ظالما في
 الحالين يرى قوما ينكرون على المتولى ظلمه لرعيته واعتدائه عليهم فيرضى أولئك
 المنكرين ببعض الشيء فينقلبون أعوانا له وأحسن أحوالهم أن يسكتوا عن الانكار
 عليه وكذلك تراهم ينكرون على من يشرب ويغنى ويسمع الملاهي حتى يدخلوا
 أحدهم معهم في ذلك أو يرضوه ببعض ذلك فتراهم قد صاروا لهم وهؤلاء
 قد يهودون بالكفارهم إلى اقبح من الحال التي كانوا عليها وقد يهودون إلى
 ما يهودون ذلك أو نظيره

وقوم يقومون ديانة صحيحة يكونون في ذلك مخلصين لله مصلحين فيما
عملوه ويستقيم لهم ذلك حتي يصبروا على ماؤذوا وهؤلاء هم الذين آمنوا
وعملوا الصالحات وهم من خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ويؤمنون بالله

وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا وهم غالب المؤمنين . فمن فيه دين وله
شهرة تجتمع في قلوبهم ارادة الطاعة و ارادة المعصية وربما غلب هذا نارة وهذا تارة
وهذه القسمة الثلاثية كما قيل الانفس ثلاثة . أماراة . ومطمئنة ولوامة
فالاولون هم أهل الانفس الامارة التي تأمر بالسوء . والاوسطون هم
أهل النفوس المطمئنة التي قيل فيها « يأتيتها النفس المطمئنة ارجعي الي ربك
راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي » والآخرون هم أهل النفوس
اللوامة التي تفعل الذنب ثم تلوم عليه وتتلون تارة كذا وناره كذا وتخلط عملا
صالحا وآخر سيئا

ولهذا لما كان الناس في زمن أبي بكر وعمر الذين أمر المسلمون
بالاقتداء بهما كما قال صلى الله عليه وسلم « اقتدوا بالذين من بعدي ابى بكر
وعمر » أقرب عهدا بالرسالة وأعظم ايمانا وصلاحا وأتمهم أقوم بالواجب
وأثبت في الطمينة لم تقع فتنة اذ كانوا في حكم القسم الوسط

ولما كان في آخر خلافة عثمان وخلافة علي كثر القسم الثالث فصار فيهم شهوة
وشبهة مع الايمان والدين وصار ذلك في بعض الولاة وبعض الرعايا ثم كثر
ذلك بعد فنشأت الفتنة التي سببها ما تقدم من عدم تمحيص التقوى والطاعة
في الطرفين واختلاطهما بنوع من الهوى والمعصية في الطرفين وكل منهما
متأول أنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وانه مع الحق والمعدل ومع هذا

التأويل نوع من الهوى ففيه نوع من الظن وما تهوى النفس وإن كانت إحدى
الطائفتين أولى بالحق من الأخرى

فلذا يجب على المؤمن أن يستعين بالله ويتوكل عليه في أن يقيم قلبه ولا
يزينه ويثبت على الهدى والتقوى ولا يتبع الهوى كما قال تعالى « فلذلك فادع
واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب
وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم »

وهذا أيضاً حال الأمة فيما تفرقت فيه واختلفت في المقالات والعبادات
وهذه الأمور مما تعظم بها المحنة على المؤمنين فانهم يحتاجون إلى شيتين
إلى دفع الفتنة التي ابتلى بها نظراتهم من فتنة الدين والدنيا عن نفوسهم مع
قيام مقتضى لها فإن معهم نفوساً وشياطين كما مع غيرهم فمع وجود ذلك من
نظراتهم تهوى مقتضى عندهم كما هو الواقع فيقوي الداعي الذي في نفس
الإنسان وشيطانه وما يحصل من الداعي بفعل الغير والنظير

فكم ممن لم يرد خيراً ولا شراً حتى رأى غيره لاسيما إن كان نظيره يفعله
فعله فان الناس كاسراب القطا مجبولون على تشبه بعضهم ببعض

ولهذا كان المبدي بالخير والشر له مثل من تبعه من الاجر والوزر كما
قال النبي صلى الله عليه وسلم « من سن سنة حسنة فلها أجرها وأجر من
عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ومن سن سنة
سيئة فلها وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من
أوزارهم شيئاً » وذلك لا شترأكم في الحقيقة وإن حكم الشيء حكم نظيره
« وشبه الشيء منجذب إليه »

فاذا كان هذان داعيين قويين فكيف إذا انضم إليهما داعيان آخران

وذلك ان كثير من اهل المنكر يحبون من يوافقهم على ما هم فيه وينفوضون من لا يوافقهم وهذا ظاهر في الديانات الفاسدة من موالاة كل قوم لموافقيهم ومعاداتهم لمخالفهم

وكذلك في امور الدنيا والشهوات كثير ما يختارون ويؤثرون من يشاركهم إما للمعاونة على ذلك كما في المتغلبين من اهل الرياسات وقطاع الطريق ونحوهم واما بالموافقة كما في المجتمعين على شرب الخمر فانهم يختارون ان يشرب كل من حضر عندهم واما لكرهاتهم امتيازهم بالخير اما حسدا له على ذلك واما لئلا يعملوا عليهم بذلك ويحمدونهم واما لئلا يكون له عليهم حجة واما لخوافهم من معاقبته لهم بنفسه او بمن يرفع ذلك اليهم ولئلا يكونوا تحت منته وخطره ونحو ذلك من الاسباب

قال الله تعالى « وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ » وقال تعالى في المنافقين « وَذُؤا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً »

وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه ودت الزانية لوزني النساء كلهن والمشاركة قد يختارونها في نفس الفجور كالاشتراك في الشرب والكذب والاعتقاد الفاسد وقد يختارونها في النوع كالزاني الذي يود أن غيره يزني والسارق الذي يود أن غيره يسرق أيضا لكن في غير العين التي زني بها أو سرقها

وأما الداعي الثاني فقد يأمرون الشخص بمشاركتهم فيما هم عليه من المنكر فان شاركهم والاعادوه وآذوه على وجه ينتهي الى حد الاكراه ولا ينتهي الى حد الاكراه

ثم ان هؤلاء الذين يختارون مشاركة الغير لهم في قبيح فعلهم أو يأمرونه بذلك ويستمينون به على ما يريدونه متى شاركهم وعاونهم وأطاعهم انتصوه واستخفوا به وجعلوا ذلك حجة عليه في أمور أخرى . وان لم يشاركهم عادوه وآذوه وهذه حال غالب الظالمين القادرين

وهذا الموجود في المنكر نظيره في المعروف وأبلغ منه كما قال تعالى « والذين آمنوا أشد حبا لله » فان داعي الخير أقوى فان الانسان فيه داع يدعو الى الايمان والعلم والصدق والعدل واداء الامانة فاذا وجد من يعمل مثل ذلك صار له داع آخر لاسيما اذا كان نظيره لاسيما مع المنافسة وهذا محمود حسن فان وجد من يحب وفاقته على ذلك ومشاركته له من المؤمنين والصالحين ويبغضه اذا لم يفعل صار له داع ثالث فاذا أمره بذلك ووالوه على ذلك وعادوه وعاقبوه على تركه صار له داع رابع

ولهذا يؤمر المؤمنون أن يقابلوا السيئات بضدها من الحسنات كما يقابل الطبيب المرض بضده فيؤمر المؤمن بأن يصلح نفسه وذلك بشيئين بفعل الحسنات وترك السيئات مع وجود ما ينفي الحسنات ويتقضى السيئات وهذه أربعة أنواع

ويؤمر أيضاً باصلاح غيره بهذه الانواع الاربعة بحسب قدرته وامكانه قال تعالى « والمصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر »

وروى عن الشافعي رضى الله عنه أنه قال لو فكر الناس كلهم في سورة والمصر لكفهم وهو كما قال فان الله تعالى أخبر أن جميع الناس خاسرون الا من كان في نفسه مؤمنا صالحا ومع غيره موصيا بالحق موصيا بالصبر

وإذا عظمت المحنة كان ذلك للمؤمن الصالح سبباً لعلو الدرجة وعظيم الاجر كما سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الناس أشد بلاء قال «الانبياء ثم الصالحون ثم الامثل فالامثل» يتلى الرجل على حسب دينه فان كان في دينه صلابة زيد في بلائه وان كان في دينه رقة خفف عنه ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على وجه الارض وليس عليه خطيئة وحينئذ فيحتاج من الصبر ما لا يحتاج اليه غيره

وذلك هو سبب الامامة في الدين كما قال تعالى «وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون» فلا بد من الصبر على فعل الحسن للمأمور به وترك السيئ المحذور ويدخل في ذلك الصبر على الاذى وعلى ما يقال والصبر على ما يصيبه من المكاره والصبر عن البطر عند النعم وغير ذلك من أنواع الصبر

ولا يمكن العبد أن يصبر إن لم يكن له ما يطعن به ويتمتع به ويفتني به وهو اليقين كما في الحديث الذي رواه أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «أيها الناس سلوا الله اليقين والمافية فانه لم يعط أحد بعد اليقين خيراً من المافية فسلوها الله»

وكذلك إذا أمر غيره بحسن أو أحب موافقته على ذلك أو نهى غيره عن شيء فيحتاج أن يحسن الي ذلك الغير احساناً يحصل به مقصوده من حصول المحبوب واندفاع المكروه فان النفوس لا تصبر على المار الا بتوع من الحلو لا يمكن غير ذلك

ولهذا أمر الله تعالى بتأليف القلوب حتي جعل للمؤلفة قلوبهم نصيباً في الصدقات وقال تعالى انبيه صلى الله عليه وسلم «خذ العنق وأمر بالعفو وأعرض

عن الجاهلين « وقال تعالى « وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة »
 فلا بد أن يصبر وأن يرحم وهذا هو الشجاعة والكرم ولهذا يقرن الله
 بين الصلاة والزكاة تارة وهي الاحسان الى الخلق وبين الصبر تارة
 ولا بد من الثلاثة الصلاة والزكاة والصبر لا تقوم مصلحة المؤمنين الا بذلك
 في صلاح نفوسهم واصلاح غيرهم لاشيما كلما قويت الفتنة والحمة فالحاجة الى
 ذلك تكون أشد فالحاجة الى السماحة والصبر عامة لجميع بني آدم لا يقوم
 مصلحة دينهم ولا دنياهم الا به

ولهذا جميعهم يتماذحون بالشجاعة والكرم حتى ان ذلك عامة ما يمدح
 به الشعراء في شعرهم وكذلك يتذامون بالبخل والجبن
 والقضايا التي يتمق عليها بنو آدم لا تكون الا حقا كاتفاقهم على مدح
 الصدق والعدل وذم الكذب والظلم

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله الاعراب حتى اضطروه الى
 سيرة فتملقت بردائه فالتفت اليهم وقال « والذي نفسي بيده لو أن عندي
 عدد هذه المضاه نمما لقسمته عليكم ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذوبا »
 لكن يتنوع ذلك بتنوع المقاصد والصفات فانما الاعمال بالنيات وانما
 لكل امرئ ما نوي

ولهذا جاء الكتاب والسنة بزم البخل والجبن ومدح الشجاعة والسماحة
 في سبيله دون ما ليس في سبيله فقال النبي صلى الله عليه وسلم « شر مني المرء
 شح هالغ وجبن غالغ » وقال « من سيدكم يا بني سلمة فقالوا الجد بن قيس
 على أنا نزنه بالبخل فقال وأي داء أدوا من البخل » وفي رواية « ان السيد
 لا يكون بخيلا بل سيدكم الابيض الجعد البراء بن معرور » وكذلك في الصحيح

قول جابر بن عبد الله لابي بكر الصديق رضى الله عنهما أما ان تعطاني وإما
ان تبخل عني فقال تقول وإما أن تبخل عني وأى داء أدواء من البخل فجعل
للبخل من أعظم الامراض

وفي صحيح مسلم عن سلمان بن ربيعة قال قال عمر قسم النبي صلى الله
عليه وسلم قسما فقلت يا رسول الله والله لغير هؤلاء أحق به منهم فقال انهم
خيروني بين أن يسألوني بالفحش وبين أن يبخلوني ولست بباخل يقول
انهم يسألوني مسألة لا تصلح فان أعطيتهم والا قالوا هو ببخل فقد خيروني
بين أمرين مكروهين لا يتركوني من أحدهما الفاحشة والتبخيل وللتبخل
أشد فادفع الاشد باعطائهم

وللبخل جنس تحته أنواع كبار وغير كبار قال تعالى « ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا
به يوم القيامة » وقال « واعبدوا ولا تشركوا به شيئا وبالو الدين احسانا »
الى قوله « إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا الذين يبخلون ويأمرون
الناس بالبخل » وقال تعالى « وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم
كفروا بالله وبرسوله ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى ولا ينفقون الا وهم
كارهون » وقال « فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فاعقبهم
ثاقا في قلوبهم الى يوم يلقونه » وقال « ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه »
وقال « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون
الماحون » وقال « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل
الله فبشرهم بذاب اليم يوم يحمي عليها في نار جهنم فتكوي بها جباههم وجنوبهم
وظهورهم » الآية

وما في القرآن من الامر بالاياء والاعطاء وذم من ترك ذلك كله ذم
لابخل . وكذلك ذمه للجبن كثير مثل قوله « ومن يولهم يومئذ دبره الا
متحرفا لقتل أو متحيزا الي فئة فقدباء بنضب من الله ومأواه جهنم وبئس
المصير » وقوله عن المنافقين « ويخلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم
قوم يفرقون لو يجدون ملجأ أو مفارقات أو مدخلا لولوا اليه وهم يجمعون »
وقوله « فاذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال رأيت الذين في قلوبهم
مرض ينظرون اليك نظر المغشي عليه من الموت » وقوله « ألم تر الى الذين
قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال اذا
فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا ربنا لم كتبت علينا
القتال لولا أخرتنا الى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن
اتقى ولا تظلمون فتيلا »

وما في القرآن من الحض على الجهاد والترغيب فيه وذم الناكسين عنه
والتاركين له كله ذم للجبن

ولما كان صلاح بني آدم لا يتم في دينهم ودنياهم الا بالشجاعة والكرم
بين سبحانه ان من تولى عن الجهاد بنفسه أبدل الله به من يقوم بذلك فقال
« يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اناقلتم الى الارض
أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل
إلا تنفروا يذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئا والله على
كل شيء قدير » وقال تعالى « ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل الله
فمنكم من يبخل ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه والله الغني وأنتم الفقراء وان
تولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم »

وبالشجاعة والكرم في سبيل الله فضل السابقين فقال « لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسني »

وقد ذكر الجهاد بالنفس والمال في سبيله ومدحه في غير آية من كتابه وذلك هو الشجاعة والسماحة في طاعته سبحانه فقال « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين » وقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا وادكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين »

والشجاعة ليست هي قوة البدن فقد يكون ارجل قوي البدن ضعيف القلب وإنما هي قوة القلب وثباته فان القتال مداره على قوة البدن وصنفته للقتال وعلى قوة القلب وخبرته به والمحمود منهما ما كان بعلم ومعرفة دون الشهادة الذي لا يفكر صاحبه ولا يميز بين المحمود والمذموم

ولهذا كان القوي الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب حتى يفعل ما يصلح فاما المتألمون حين غضبه فليس بشجاع ولا شديد

وقد تقدم أن جماع ذلك هو الصبر فانه لا بد منه. والصبر صبران. صبر عند الغضب. وصبر عند المصيبة كما قلل الحسن ما تجرع عبد جرعة اعظم من جرعة حلم عند الغضب وجرعة صبر عند المصيبة. وذلك لان أصل ذلك هو "صبر على المؤلم وهذا هو الشجاع الشديد الذي يصبر على المؤلم والمؤلم ان كان مما يمكن دفعه آثار الغضب وان كان مما لا يمكن دفعه أثار الحزن ولهذا يحمر الوجه عند الغضب لثوران الدم عند استئثار القدرة ويصفر عند الحزن لغور الدم عند استئثار المعجز

ولهذا جمع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « ماتمدون الرقوب فيكم قالوا الرقوب الذي لا يولد له قال ليس ذلك بالرقوب ولكن الرقوب الرجل الذي لم يقدم من ولده شيئا ثم قال ماتمدون الصرعة فيكم قلنا الذي لا تصبره الرجال فقال ليس بذلك ولكن الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب » فذكر ما يتضمن الصبر عنه عند المصيبة والصبر عند الغضب .

قال الله تعالى في المصيبة « وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون » الآية وقال تعالى في الغضب « وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم »

وهذا الجمع بين صبر المصيبة وصبر الغضب نظير الجمع بين صبر المصيبة وصبر النعمة كما في قوله تعالى « وإذا أذقنا الإنسان منارحة ثم نزعناها منه انه ليؤمن كفورا ولئن أذقنا نعمة بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيثات عني انه لفرح نخور الا الذين صبروا وعملوا الصالحات أولئك لهم مغفرة وأجر كبير » وقال « لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم » وبهذا وصف كعب بن زهير من وصفه من الصحابة المهاجرين حيث قال لا يفرحون اذا نالت سيوفهم * قوما وليسوا مجازيما اذا نيلوا وكذلك قال حسان بن ثابت في صفة الانصار

لا تخران هم أصابوا من عدوهم * وان أصيبوا فلا خور ولا هلع
وقال بعض العرب في صفة النبي صلى الله عليه وسلم يغلب فلا يبطر
ويغلب فلا يضجر

ولما كان الشيطان يدعو الناس عند هذين النوعين الى تمدى الحدود

بقلوبهم وأصواتهم وأيديهم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لما قيل له وقد بكى لما رأى إبراهيم في النزع تبكي أو لم تنه عن البكاء فقال « إنما نهيت عن صوتين أحقن فاجرين صوت عند نفسة لهو ولعب ومزامير شيطان وصوت عند مصيبة لطم حدود وشق جيوب ودعاء بدعوى الجاهلية فجمع بين الصوتين

وأما نهيه عن ذلك في المصائب فمثل قوله صلى الله عليه وسلم « ليس من آمن لطم الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » وقال « أبا برىء من الخالقة والصالقة والشاقة » وقال « ما كان من العين والقلب فمن الله وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان » وقال ان الله لا يؤاخذ على دمع العين ولا حزن القلب ولكن يعذب بهذا أو يرحم وأشار الى لسانه « وقال « من ينح عليه فانه يعذب بما يح عليه »

واشترط على النساء في البيعة أن لا يخن وقال « ان الناحية اذا لم تتب قبل موتها فانها تلبس يوم القيامة درعا من جرب وسر بالامن قطران » وقال في الغلبة والمصائب والفرح « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتهم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته وقال « ان أعف الناس قتله أهل الايمان » وقال « لا تمتلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليدأ » انى غير ذلك مما أمر به في الجهاد من العدل وترك العدوان اتباعا لقوله تعالى « ولا يجرمكم شأن قوم على ألا تمدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى » ولقوله تعالى « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تمتدوا ان الله لا يحب الممتدين »

ونهى عن لباس الحرير ونختم الذهب والشرب فى آنية الذهب والفضة

وإطالة انشباب الي غير ذلك من أنواع السرف والخيلاء في النعم وذم الذهن يستحلون الخزو الحرير والخمر والمعازف وجعل فيهم الخسف والمسوخ وقد قال الله تعالى « ان الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً » وقال عن قارون « اذ قال له قومه لا تفرح ان الله لا يحب الفرحين »

وهذه الامور الثلاثة مع الصبر عن الاعتداء في الشهوة هي جوامع هذا الباب . وذلك ان الانسان بين ما يحبه ويشتهيه وبين ما يبغضه وبكرهه فهو يطلب الاول بمحبته وشهوته ويدفع الثاني ببغضه وتفرته واذا حصل الاول أو اندفع الثاني أوجب له فرحاً وسروراً وان حصل الثاني أو اندفع الاول حصل له حزن فهو محتاج عند المحبة والشهوة ان يصبر عن عدوانهما وعند الغضب والنفرة ان يصبر عن عدوانهما وعند الفرح أن يصبر عن عدوانه وعند المصيبة ان يصبر عن الجزع منها

فالنبي صلى الله عليه وسلم ذكر الصوتين الاحقين الفاجرين الصوت الذي يوجب الاعتداء في الفرح حتي يصير الانسان فرحاً فخوراً والصوت الذي يوجب الجزع

وأما الصوت الذي يثير الغضب لله كالاصوات التي تقال في الجهاد من الاشعار المنشدة فتلك لم تكن بآلات . وكذلك أصوات الشهوة في الفرح فرخص منها فيما وردت به السنة من الضرب بالدف في الاعراس والافراح للنساء والصبيان

وعامة الاشعار التي تنشد بالاصوات لتحريك النفوس هي من هذه الاقسام الاربعة . وهي التشبيب . وأشعار الغضب والحمية وهي الحماسة والهجاء . وأشعار المصائب كالمرأى وأشعار النعم والفرح وهي المدائح

والشمرء جرت عادتهم أن يمشوا مع الطبع كما قال الله تعالى « ألم أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون مالا يفعلون » ولهذا أخبر أنهم يتبعهم الغاوون. والغاوى هو الذي يتبع هواه بغير علم وهذا هو الغي وهو خلاف الرشد كما أن الضال الذي لا يعلم مصالحة هو خلاف المهتدى. قال سبحانه « والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى »

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى » فهذا تجدهم يمدحون جنس الشجاعة وجنس السماحة اذ كان عدم هذين مذموما على الاطلاق. وأما وجودها فيه تحصل مقاصد النفوس على الاطلاق لكن العاقبة في ذلك للمتقين وأما غير المتقين فلمهم عاجلة لا عاقبة. والعاقبة وان كانت في الآخرة فتكون في الدنيا أيضاً كما قال تعالى لما ذكر قصة نوح ونجائه بالسفينة « قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك وأمم سنمتعهم ثم يمسهم منا عذاب اليم » الى قوله « فاصبر ان العاقبة للمتقين » وقال « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين »

والفرقان أن يحمد من ذلك ما حمده الله ورسوله فان الله تعالى هو الذي حمده زين. وذمة شين. دون غيره من الشمرء والخطباء وغيرهم

ولهذا لما قال القائل من بني تميم للنبي صلى الله عليه وسلم ان حمدي زين وذمي شين قال له « ذاك الله » والله سبحانه حمد الشجاعة والسماحة في سبيله كما في الصحيح عن أبي موسى قال « قيل يا رسول الله الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فاي ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » وقد قال سبحانه « وقتلوهم

حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله »

وذلك أن هذا هو المقصود الذي خلق الخلق له كما قال تعالى « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » فكل ما كان لاجل الغاية التي خلق لها الخلق كان محموداً عند الله وهو الذي يبقى لصاحبه وهذه الاعمال الصالحات ولهذا كان الناس أربعة أصناف . من يعمل لله بشجاعة وسماحة فهو لاءم المؤمنين المستحقون للجنة . ومن يعمل لغير الله بشجاعة وسماحة فهذا ينتفع بذلك في الدنيا وليس له في الآخرة من خلاق . ومن يعمل لله لكن لا بشجاعة ولا سماحة فهذا فيه من النفاق ونقص الايمان بقدر ذلك . ومن لا يعمل لله وائس فيه شجاعة ولا سماحة فهذا ليس له دنيا ولا آخرة فهذه الاخلاق والافعال يحتاج اليها المؤمن عموماً وخصوصاً في أوقات المحن والفتن الشديدة فانهم يحتاجون الى صلاح نفوسهم ودفع الذنوب عن نفوسهم عند المقتضي للفتنة عندهم ويحتاجون أيضاً الى أمر غيرهم ونهيهم بحسب قدرتهم وكل من هذين الأمرين فيه من الصعوبة ما فيه وان كان يسيراً على من يسره الله عليه وهذا لان الله أمر المؤمنين بالايمان والعمل الصالح وأمرهم بدعوة الناس وجهادهم على الايمان والعمل الصالح ولكنهم كما قال الله تعالى « ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز الذين انمكناهم في الارض أقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الامور » وكما قال « انا لننصر رسالنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد » وكما قال « كتب الله لأغلبن أنا ورسلي إن الله قوي عزيز » وكما قال « وان جندنا لهم الغالبون »

ولما كان في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله من الابتلاء والمحن ما يعرض به المرء للفتنة صار في الناس من يتعلل وترك ما وجب عليه من ذلك بانه يطلب السلامة من الفتنة كما قال عن المنافقين « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا » الآية وقد ذكر في التفسير أنها نزلت في الجذ بن قيس لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالتجهز لغزو الروم وأظنه قال هل لك في نساء بني الاصفه فقال يا رسول اني رجل لا أصبر على النساء واني اخاف الفتنة بنساء بني الاصفه فاذن لي ولا تفتني. وهذا الجذ هو الذي تخلف عن بيعة الرضوان تحت الشجرة واستتر بجمل أحمر وجاء فيه الحديث « ان كلهم مغفور له الا صاحب الجمل الاحمر » فانزل الله تعالى فيه « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا » يقول انه طلب القعود ليسلم من فتنة النساء فلا يفتتن بهن فيحتاج الى الاحتراز من المحذور ومجاهدة نفسه عنه فيتعذب بذلك أو يواقعه فيأثم فان من رأي الصور الجميلة وأحبها فان لم يتمكن منها إما لتحريم الشارع واما للمعجز عنها يمتد قلبه وان قدر عليها وفعل المحذور هلك . وفي الحلال من ذلك من معالجة النساء ما فيه بلاء فهذا وجه قوله ولا تفتني قال الله تعالى « ألا في الفتنة سقطوا » يقول نفس اعراضه عن الجهاد الواجب ونكوله عنه وضمف ايمانه ومرض قلبه الذي زين له ترك الجهاد فتنة عظيمة قد سقط فيها فكيف يطلب التخلص من فتنة صغيرة لم تصبه بوقوعه في فتنة عظيمة قد أصابته . والله يقول « وقاتلوهم حتي لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » فمن ترك القتال الذي أمر الله به لئلا تكون فتنة فهو في الفتنة ساقط بما وقع فيه من ريب قلبه ومرض فؤاده وتركه ما أمر الله به من الجهاد

فتدبر هذا فان هذا مقام خطر فان الناس هنا ثلاثة أقسام . قسم يأمرون وينهون ويقاتلون طلباً لازالة الفتنة التي زعموا ويكون فعلهم ذلك أعظم فتنة كالمقاتلين في الفتنة الواقعة بين الامة . وأقوام ينكثون عن الامر والنهي والقتال الذي يكون به الدين كله لله وتكون كلمة الله هي العليا لكلا يفتنوا وهم قد سقطوا في الفتنة وهذه الفتنة المذكورة في سورة « براءة » دخل فيها الافتتان بالصور الجميلة فانها سبب نزول الآية

وهذه حال كثير من المتدينين يتركون مايجب عليهم من أمر ونهي وجهاد يكون به الدين كله لله وتكون كلمة الله هي العليا لكلا يفتنوا بجنس الشهوات وهم قد وقعوا في الفتنة التي هي أعظم مما زعموا أنهم فروا منه وانما الواجب عليهم القيام بالواجب وترك المحذور وهما متلازمان وانما تركوا ذلك لكون نفوسهم لا تطاوعهم الا على فعلهما جميعاً أو تركهما جميعاً مثل كثير ممن يحب الرياسة أو المال وشهوات النهي فانه اذا فعل ماوجب عليه من أمر ونهي وجهاد وإمارة ونحو ذلك فلا بد أن يفعل شيئاً من المحظورات فالواجب عليه أن ينظر أغلب الامرين فان كان المأمور أعظم أجراً من ترك ذلك المحذور لم يترك ذلك لما يخاف أن يقترب به ما هو دونه في المفسدة . وان كان ترك المحذور أعظم أجراً لم يفوت ذلك برجاء ثواب بفعل واجب يكون دون ذلك فذلك يكون بما يجتمع له من الامرين من الحسنات والسيئات فهذا هذا وتفصيل ذلك يطول .

وكل بشر على وجه الارض فلا بد له من أمر ونهي ولا بد أن يأمر وينهي حتي لو أنه وحده لكان يأمر نفسه وينهاها إما بمعروف وإما بمنكر كما قال تعالى « ان النفس لامارة بالسوء »

فان الامر هو طلب الفعل و ارادته والنهاى طلب الترك و ارادته . ولا بد لكل حي من ارادة و طلب في نفسه يقتضي بهما فعل نفسه و يقتضي بهما فعل غيره اذا أمكن ذلك فان الانسان حي يتحرك بارادته

و بنو آدم لا يمشون الا باجتماع بعضهم مع بعض و اذا اجتمع اثنان فصاعدا فلا بد أن يكون بينهما اتمار بأمر و تناه عن أمر . ولهذا كان أقل الجماعة في الصلاة اثنين كما قيل الاثنان فما فوقهما جماعة لكن لما كان ذلك اشتراكا في مجرد الصلاة حصل باثنين أحدهما امام و الآخر مأموم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث و صاحبه « اذا حضرت الصلاة فأذنا و أقيما وليؤمكما أكبركما » و كانا متقاربين في القراءة

و أما الامور المادية ففي السنن انه قال صلى الله عليه وسلم « لا يحل لثلاثة يكونون في سفر الا أتمروا عليهم أحدهم »

و اذا كان الامر و النهى من لوازم وجود بني آدم فمن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به و رسله و ينهى عن المنكر الذي نهى الله عنه و رسله و يؤمر بالمعروف الذي أمر الله به و رسله و ينهى عن المنكر الذي نهى الله عنه و رسله و الا فلا بد أن يأمر و ينهى و يؤمر و ينهى اما بما يضاد ذلك و اما بما يشترك فيه الحق الذي أنزله الله بالباطل الذي لم ينزله الله . و اذا اتخذ ذلك دينا كان دينا مبتدعا

و هذا كما أن كل بشر فا متحرك بارادته هيام حارث فمن لم تكن نيته صالحة و عمله عملا صالحا لوجه الله و الا كان عملا فاسدا أو لغير وجه الله و هو الباطل كما قال تعالى « ان سمعكم لشتي » و هذه الاعمال كلها باطلة من جنس أعمال الكفار الذين كفروا و صدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم

وقال تعالى « والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب » وقال « وقد منّا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً »

وقد أمر الله في كتابه بطاعته وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر من المؤمنين كما قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً »

وأولو الأمر أصحاب الأمر وذووه وهم الذين يأمرون الناس وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام فلهذا كان أولو الأمر صنفين العلماء والأمرء فإذا صلحوا صلح الناس وإذا فسدوا فسد الناس كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه للأحمسية لما سأله ما بقاؤنا على هذا الأمر قال ما استقامت لكم أمتكم ويدخل فيهم الملوك والمشايخ وأهل الديوان وكل من كان متبوعاً فإنه من أولي الأمر وعلى كل واحد من هؤلاء أن يأمر بما أمر الله به وينهى عما نهى الله عنه وعلى كل واحد ممن عليه طاعته أن يطيعه في طاعة الله ولا يطيعه في معصية الله كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه حين تولى أمر المسلمين وخطبهم فقال في خطبته « أيها الناس القوي فيكم الضعيف عندي حتى آخذ منه الحق والضعيف فيكم القوي عندي آخذ له الحق أطيعوني ما أطعت الله فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم »

فصل

وإذا كانت جميع الحسنات لا بد فيها في شيئين . أن يراد بها وجه الله .

وأن تكون موافقة للشرعية فهذا في الأقوال والأفعال في الكام الطيب والعمل
الصالح في الأمور العلمية والأمور العبادية

ولهذا ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أول ثلاثة
تسجروهم جهنم رجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن وأقرأه ليقول الناس هو
عالم وقارئ . ورجل قاتل وجاهد ليقول الناس هو شجاع وجريء . ورجل
تصدق وأعطى ليقول الناس جواد سخى فإن هؤلاء الثلاثة الذين يريدون
الرياء والسمعة هم بازاء الثلاثة الذين بعد النبيين من الصديقين والشهداء والصالحين
فإن من تعلم العلم الذي بعث الله به رسوله وعلمه لوجه الله كان صديقا . ومن
قاتل لتكون كلمة الله هي العليا وقتل كان شهيدا . ومن تصدق يتنقى بذلك
وجه الله كان صالحا

ولهذا يسأل المفرط في ماله الرجعة وقت الموت كما قال ابن عباس من
أعطى مالا فلم يحج منه ولم يرك سأل الرجعة وقت الموت وقرأ قوله تعالى
« وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا
أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين »

فهذه الأمور العلمية الكلامية يحتاج المخبر بها أن يكون ما يخبر به عن
الله واليوم الآخر وما كان وما يكون حقا صوابا وما يأمر به وينهى عنه كما
جاءت به الرسل عن الله

فهذا هو الصواب الموافق للسنة والشرعية المتبع لكتاب الله وسنة
رسوله كما أن العبادات التي يتعمد العباد بها إذا كانت مما شرعه الله وأمر الله
به ورسوله كانت حقا صوابا موافقا لما بعث الله به رسوله . وما لم يكن كذلك
من القسمين كان من الباطل والبدع المضلة والجهل وإن كان يسميه من يسميه

علوما ومعتولات وعبادات ومجاهدات واذواقا ومقامات ويحتاج أيضا أن يؤمر بذلك لأمر الله وينهى عنه لنهى الله وينجز بما أخبر الله به لأنه حق وإيمان وهدى كما أخبرت به الرسل كما تحتاج العبادة أن يقصد بها وجه الله فإذا قيل ذلك لا تباع الهوى والحمية أو لاظهار العلم والفضيلة أو لطلب السمعة والرياء كان بمنزلة المقاتل شجاعة وحمية ورياء

ومن هنا يتبين لك ماوقع فيه كثير من أهل العلم والمقال . وأهل العبادة والحال . فكثيراً ما يقول هؤلاء من الأقوال ما هو خلاف الكتاب والسنة أو ما يتضمن خلاف السنة ووافقها وكثيراً ما يتعبد هؤلاء بعبادات لم يأمر الله بها بل قد نهى عنها أو ما يتضمن مشروعا محظوراً . وكثيراً ما يقاتل هؤلاء قتالاً مخافاً للقتال المأمور به أو متضمناً للمأمور محظور

ثم كل من الأقسام الثلاثة المأمور والمحظور والمشتغل على الأمرين قد يكون لصاحبه نية حسنة وقد يكون متبهاً لهواه وقد يجتمع له هذا وهذا فلهذه تسعة أقسام في هذه الأمور وفي الأموال المنفقة عليها من الأموال السلطانية النفية وغيره والأموال الموقوفة والأموال الموصى بها والمنذورة وأنواع العطايا والصدقات والصلات وهذا كله من لبس الحق بالباطل وخلق عمل صالح وآخر سيئ والسيئ من ذلك قد يكون صاحبه مخطئاً أو ناسياً مغفوراً له كالمجتهد المخطئ الذي له أجر وخطأه مغفور له . وقد يكون صغيراً مكفراً باجتناب الكبائر . وقد يكون مغفوراً بتوبة أو بحسنات تمحو السيئات أو مكفراً بمصائب الدنيا ونحو ذلك إلا أن دين الله الذي أنزل به كتبه وبعث به رسوله ما تقدم من إرادة الله وحده بالعمل الصالح

وهذا هو الإسلام العام الذي لا يقبل الله من أحد غيره قال تعالى «ومن

يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين» وقال تعالى «شهد الله انه لا إله الا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله الا هو العزيز الحكيم ان الدين عند الله الاسلام»

والاسلام يجمع معنيين. أحدهما الاستسلام والانقياد فلا يكون متكبراً. والثاني الاخلاص من قوله تعالى «ورجلاً سالماً لرجل» فلا يكون مشتركاً وهو ان يسلم العبد لله رب العالمين كما قال تعالى «ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه أسلم قال اسلمت لرب العالمين ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لك الدين فلا تموتن الا وأنت مسلمون» وقال تعالى «قل اني هادي ربي الى صراط مستقيم ديناً قيماً ملة ابراهيم حنيفاً وما كان من المشركين قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين»

والاسلام يستعمل لازماً معدى بحرف اللام مثل ما ذكر في هذه الآيات ومثل قوله تعالى «وأنبيوا الي ربكم وأسلموا له من قبل ان يأتيكم المذاب ثم لا تنصرون» ومثل قوله تعالى «قالت رب اني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين» ومثل قوله «أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السموات والارض طوعاً وكرهاً واليه يرجعون» ومثل قوله «قل أندعوا من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا بعد اذ هداانا الله كالذي استهوته الشياطين في الارض حيران له أصحاب يدعونه الى الهدى ائتنا قل ان هدي الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين وأن أقيموا الصلوة واتقوه»

وليستعمل متمدياً مقروناً بالاحسان كقوله تعالى « وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هوداً أو نصارى تلك امانتهم قل هانوا برهانكم ان كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » وقوله « ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفاً واتخذ الله ابراهيم خليلاً » فقد انكر أن يكون دين أحسن من هذا الدين وهو اسلام الوجه لله مع الاحسان وأخبر ان كل من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون أثبت هذه الكلمة الجامعة والقضية العامة رداً لما زعم من زعمه ان لا يدخل الجنة الا متهود أو متنصر . وهذان الوصفان هما اسلام الوجه لله والاحسان هما الاصلان المتقدمان وهما كون العمل خالصاً لله صواباً موافقاً للسنة والشريعة

وذلك ان اسلام الوجه لله هو متضمن للقصد والنية لله كما قال بعضهم أستغفر الله ذنباً لست محصيه . رب المباد اليه الوجه والعمل وقد استعمل هنا أربعة ألفاظ اسلام الوجه . واقامة الوجه كقوله تعالى « وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد » وقوله « فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرت الله التي فطر الناس عليها » وتوجيه الوجه كقول الخليل « اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما أنا من المشركين » وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دعاء الاستفتاح في صلاته « وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما أنا من المشركين »

وفي الصحيحين عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم مما يقول اذا أوى الى فراشه « اللهم أسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي اليك » فالوجه

يتناول المتوجه والمتوجه اليه ويتناول التوجه نحوه كما يقال أي وجه تريد أي
أي وجهة وناحية تقصد وذلك انهما متلازمان فحيث توجه الانسان توجه
وجهه ووجهه مستلزم لتوجهه وهذا في باطنه وظاهره جميعاً

فهذه أربعة أمور والباطن هو الاصل والظاهر هو الكمال والشمار
فاذا توجه قلبه الى شيء تبعه وجهه الظاهر فاذا كان العبد قصده ومراده
وتوجهه الى الله فهذا صلاح ارادته وقصده فاذا كان مع ذلك محسناً فقد
اجتمع أن يكون عمله صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً وهو قول عمر رضي
الله عنه اللهم اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد
فيه شيئاً

والعمل الصالح هو الا حسن وهو فعل الحسنات وهو ما أمر الله به
والذي أمر الله به هو الذي شرعه الله وهو الموافق لسنة الله وسنة رسوله
فقد أخبر الله تعالى انه من أخلص قصده لله وكان محسناً في عمله فانه مستحق
للثواب سالم من العقاب

ولهذا كان أئمة السلف يجمعون هذين الاصلين كقول الفضيل بن
عياض في قوله تعالى « ليلوكم أيكم أحسن عملاً » قال أخلصه وأصوبه فقبل
يأبأ على ما أخلصه وأصوبه فقال ان العمل اذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم
يقبل واذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل حتي يكون خالصاً صواباً والخالص
أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة

وقد روى ابن شاهين والالكاني عن سعيد بن جبير قال لا يقبل قول
وعمل الابنية ولا يقبل قول وعمل ونية الا بموافقة السنة . ورويا عن الحسن
البصري مثله ولغظه لا يصلح مكان يقبل وهذا فيه رد على المرجئة الذين

يجمعون مجرد القول كافيا فأخبر أنه لا بد من قول وعمل اذ الايمان قول وعمل لا بد من هذين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع وبيننا أن مجرد تصديق القلب واللسان مع البغض والاستكبار لا يكون ايمانا باتفاق المؤمنين حتى يقترن بالتصديق عمل

وأصل العمل عمل القلب وهو الحب والتعظيم المنافي للبغض والاستكبار ثم قالوا ولا يقبل قول وعمل الابنية وهذا ظاهر فان القول والعمل اذا لم يكن خالصا لله تعالى لم يقبله الله تعالى . ثم قالوا ولا يقبل قول وعمل ونية الا بموافقه السنة وهي الشريعة وهي ما أمر الله به ورسوله لان القول والعمل والنية الذي لا يكون مسبونا مشرعا قد أمر الله به يكون بدعة ليس مما يحبه الله فلا يقبله الله ولا يصلح مثل أعمال المشركين وأهل الكتاب . ولفظ السنة في كلام السلف يتناول السنة في العبادات وفي الاعتقادات وإن كان كثير ممن صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات

وهذا كقول ابن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء رضي الله عنهم اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة . وأمثال ذلك والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله الطاهرين وأصحابه أجمعين



Library of



Princeton University.



32101 077792016